الأمم المتحدة S/PV.9357

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9357**

الجمعة، 23 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غيرنفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-18282 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا وتشيكيا وليتوانيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): كما نعلم جميعا تماما، لا يزال القتل والدمار والمعاناة مستمرا بلا هوادة في أوكرانيا. وبعد ستة عشر شهرا من بداية الغزو الروسي الشامل، لا تزال آفاق السلام قاتمة للغاية. والواقع أنه منذ آخر مرة قدمت فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.9243)، تصاعدت الحرب وأصبحت أكثر تقلبا ولا يمكن التنبؤ بها.

ولا يزال أثر العنف المتصاعد على المدنيين يبعث على قلقنا البالغ. فقد تضاعف وابل القذائف الروسية وهجمات الطائرات بدون طيار في جميع أنحاء أوكرانيا ثلاث مرات تقريبا في أيار/مايو. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن الخسائر البشرية في صفوف المدنيين بلغت 862 24 شخصا حتى الآن. وفيما يلي التوزيع – قتل 083 9 مدنيا، من بينهم 530 طفلا، وجرح 779 15، من بينهم 086 1 طفلا. وهذا يعني أنه منذ إحاطتي السابقة، تأكد مقتل 131 2 مدنيا. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. ومنذ شباط/فبراير 2022، تحققت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضا من إجمالي 036 1 هجوما أثرت على المرافق التعليمية والطبية، منها 649 هجوما وقع على الأراضي التي تسيطر عليها حكومة أوكرانيا، و 301 على الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي، و 86 على الأراضي المتنازع عليها وقت الهجوم. وقد تحققت منظمة الصحة العالمية من أكثر من 000 1 حالة من الهجمات على أعيان الرعاية الصحية، مما تسبب في وفاة 101 شخص وإصابة 139 آخرين. ومن بين تلك الحوادث، أثر 898 حادثا على مرافق الرعاية الصحية و 273 على الإمدادات الصحية. وشملت معظم الهجمات استخدام أسلحة ثقيلة. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من الأضرار التي لحقت ب 260 موقعا منذ شباط/فبراير 2022، بما في ذلك 112 موقعا دينيا و 22 متحفا و 94 مبنى ذا أهمية تاريخية و 19 معلما تذكاريا و 12 مكتبة وأرشيفا واحدا.

ووقع أكبر دمار للبنية التحتية المدنية حتى الآن في 6 حزيران/يونيه، عندما تضرر سد كاخوفكا. وفي حين أن الظروف الدقيقة لا تزال غير واضحة، إلا أنها كارثة سيكون لها عواقب سلبية هائلة. وأفادت التقارير أن المياه غمرت نحو 80 مجتمعا محليا على طول نهر دنيبرو، وتضرر عشرات الآلاف من الأشخاص بشكل مباشر. وفقد العشرات حياتهم. وفقد خزان كاخوفكا – أحد أكبر الخزانات في أوروبا ومصدر مياه الشرب لما لا يقل عن 000 700 شخص – 70 في المائة من طاقته، وفقا للسلطات الأوكرانية. ولا تزال المخاوف تتزايد بشأن احتمال أن تؤدي مياه الفيضانات إلى نقل الألغام الأرضية إلى مناطق سبق تطهيرها، مما يعرض الأرواح لمزيد من الخطر. وتزيد شبكات الصرف الصحي المتضررة ونقص المياه النظيفة من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالماء. والأراضي الزراعية المغمورة بالمياه ضربة أخرى لقطاع الزراعة وإنتاج الغذاء المنكوب بالفعل. والأمم المتحدة منخرطة بالفعل في تقييم مدى الاحتياجات البيئية والإيكولوجية الناجمة عن هذه الكارثة التي صنعها الإنسان. وكما ذكرت الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، تخطط محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء لاستئناف ضخ المياه التي لا يزال من الممكن الوصول إليها، على الرغم من الخسارة الكبيرة في الحجم في خزان كاخوفكا. ومع ذلك، فإن حالة الأمان والأمن في المحطة هشة للغاية. فأي تهديد للمحطة أو البنية التحتية الحساسة الأخرى أمر خطير وغير مقبول.

وكجزء من استجابتها الفورية للحادث، سارعت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إلى إيصال الإمدادات ودعم الإجلاء لمئات الآلاف في المنطقة المتضررة. وتم تعبئة فريق الأمم المتحدة القطري بالكامل في ذلك الجهد الحيوي، بالتعاون الوثيق مع السلطات الأوكرانية والشركاء المحليين. ونشعر بانزعاج بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتعرض المدنيين الذين يتم إجلاؤهم وموظفي الطوارئ للقصف. ولا يزال هناك أشخاص لا يمكننا الوصول إليهم، خاصة في المجتمعات المنخفضة الخاضعة للسيطرة الروسية. وقد رفض الاتحاد الروسي حتى الآن طلبنا بالذهاب إلى تلك المناطق. وستواصل الأمم المتحدة السعي إلى اتاحة الوصول الضروري. ونحث السلطات الروسية على التصرف بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وكفالة الوصول بشكل مأمون وبدون معوقات إلى جميع المناطق المحتاجة. ولا يمكن منع المساعدات عن الأشخاص الذين يحتاجون إليها.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الأضرار المبلغ عنها التي لحقت بخط أنابيب تولياتي – أوديسا، وهو أكبر أنبوب لنقل الأمونيا في العالم، في منطقة خاركيف في أوكرانيا. ولا تزال ملابسات الحادث غير واضحة. واسمحوا لي أن أقول ذلك مرة أخرى. إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. ويجب أن تتوقف جميع هذه الهجمات فورا، سواء كانت على الأراضي الأوكرانية أو الروسية أو التي تسيطر عليها روسيا.

وتواصل الأمم المتحدة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. وحتى الآن، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 158 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ارتكب معظمها أفراد من القوات المسلحة الروسية أو أفراد نظام السجون التابع لها. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء حالات النقل القسري للأشخاص المشمولين بالحماية، بمن فيهم الأطفال، إلى مناطق أوكرانيا الخاضعة للسيطرة الروسية، وترحيلهم لاحقا إلى روسيا. وتلك القضية الحاسمة، التي تؤثر على أكثر الفئات ضعفا، تحتاج إلى معالجة عاجلة، مع إعطاء الأولوية للم شمل الأسر. وعلى نحو منفصل، نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الطرفان للتمكين من عودة أسرى الحرب ونحث كلا الجانبين على الوفاء بالتزاماتهما فيما يتعلق بمعاملة أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين. ولا تزال المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مسألة ذات أهمية قصوى.

وأتاحت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، منذ توقيعها في تموز/يوليه من العام الماضي، النقل الآمن لأكثر من 32 مليون طن متري من المواد الغذائية، مما ساعد على خفض أسعار الغذاء العالمية. وقد ذهب أكثر من نصف ما تم تصديره إلى البلدان النامية. بيد أننا نشعر بخيبة الأمل إزاء بطء وتيرة تنفيذ المبادرة. وانخفضت صادرات الأغذية عبر الممر الإنساني البحري من ذروة بلغت 4,2 مليون طن متري في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 1,3 مليون طن متري في أيار/مايو، وهو أدنى مستوى منذ بدء المبادرة. ونحث على إزالة جميع العقبات لكفالة استمرار الاتفاق. والأمم المتحدة ملتزمة تماما أيضا بدعم تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن الصادرات الروسية من الأغذية والأسمدة.

وقبل بدء الحرب، حذرنا باستمرار من تأثير نزاع كبير في أوكرانيا والتأثير الذي يمكن أن يحدثه على المنطقة وخارجها. والتطورات الأخيرة ليست مطمئنة في هذا الصدد. فالإعلان عن نشر أسلحة نووية تكتيكية روسية في بيلاروس، على سبيل المثال، وما صاحبه من خطاب، زاد من حدة التوترات الإقليمية. ونحث جميع المعنيين على التصرف بمسؤولية ووفقا للالتزامات الدولية. ونؤكد من جديد أن أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية أمر غير مقبول.

ومع اشتداد حدة النزاع، زادت أيضا الجهود والمبادرات الدبلوماسية من قبل الدول الأعضاء سعيا إلى وقف التصعيد والدعوة إلى تسوية

سلمية. والأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الهادفة لإحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا. ونحن نسترشد في ذلك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما أكد الأمين العام خلال زيارته لأوكرانيا في آذار/مارس وكما أكدت مجددا في الأسبوع الماضي في موسكو.

لقد تسببت هذه الحرب في كارثة إنسانية وكارثة في مجال حقوق الإنسان وأصابت جيلا من الأطفال بصدمات نفسية وعجلت بأزمتي الغذاء والطاقة العالميتين. وقد أضعفت نظام الأمن الجماعي الدولي الذي تعهدنا جميعا بدعمه. ولا يمكننا أن نستبعد المزيد من الآثار الخطيرة غير المباشرة. إن إنهاء الحرب، على أساس القانون الدولي والميثاق، هو أكثر الطرق ضمانا لوقف المعاناة الهائلة التي حدثت خلال الأشهر الـ 16 الماضية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها المتعمقة والمهنية، كما هو الحال دائما، بشأن التطورات الراهنة في أوكرانيا.

اليوم هو اليوم 485 من العدوان العسكري الخاص – الوحشي – في أوكرانيا. والعواقب المدمرة لتلك الحرب التي تشن بدون سابق استفزاز وبدون مبرر لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح. وقدمت السيدة ديكارلو للتو قائمة مستكملة. ويضاف إليها خسائر في صفوف المدنيين بشكل يومي. ولا يزال ملايين الأشخاص لاجئين في البلدان المجاورة، وهناك كثيرون آخرون نازحون داخليا. وقد تم توثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، توثيقا دقيقا. ولا تزال المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية الحيوية تتعرض لهجمات مستمرة. وتتعرض العاصمة كييف لهجمات مستمرة ومتزايدة بالصواريخ والطائرات الإيرانية المسيَّرة غير القانونية – التي تم الحصول عليها في انتهاك واضح للقرار 2231 (2015) – بما في ذلك عندما كانت تزورها شخصيات أجنبية. وقد حدث ذلك عندما كان الأمين العام في كييف، ومرة أخرى في الأسبوع الماضي عندما كان الزعماء الأفارقة يدعون إلى السلام.

لقد أثرنا موضوع الوضع المأساوي للأطفال في أوكرانيا، بما في ذلك ترحيلهم، أكثر من مرة في اجتماعاتنا، وكان يتم إنكاره دائما. الآن، أدرج تقرير الأمم المتحدة السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، الذي صدر للتو، القوات العسكرية الروسية والجماعات المسلحة بالوكالة على قائمة العار بسبب قتل وتشويه مئات الأطفال في حرب روسيا ضد أوكرانيا. ويعرض التقرير أعدادا كبيرة بشكل صادم من الهجمات على المدارس والمستشفيات والأفراد المحميين، ومن الأطفال الذين قتلوا أو اختطفوا أو جندوا أو تعرضوا للاعتداء الجنسي على أيدي القوات الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها. لا ينبغي لأحد أن يفاجأ. إنه مجرد فصل من فصول الواقع المظلم لهذه الحرب الرهيبة.

لقد دعونا باستمرار إلى وقف الحرب، وإلى سيادة العقل، وإلى العودة إلى الدبلوماسية والحوار. بيد أنه تم تجاهل دعواتنا. ولا نرى أي مؤشرات من الكرملين على أي رغبة في تغيير المسار. فهو لا يزال متحديا، بما في ذلك عن طريق بث قدر كبير من الحديث الصاخب عن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية في مختلف وسائل الإعلام والبرامج الحوارية الروسية بينما بدأت في نشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروس.

ولكن هناك ما هو أسوأ. وافق مجلس الدوما في البرلمان الروسي مؤخرا على تشريع من شأنه أن يعفو عن المجرمين المدانين الذين يتطوعون للانضمام إلى القوات الروسية التي تقاتل في أوكرانيا. تم تبني ممارسة تجنيد السجناء والمجرمين وإرسالهم إلى الحرب في أوكرانيا كوقود للحرب لأول مرة من جانب مجموعة فاغنر. كان الأمر صادما، لكن تلك كانت فاغنر – قوة مرتزقة. الآن، حان دور الجيش الروسي لفعل الشيء نفسه. في الأيام الأولى للعدوان في العام الماضي، تلقينا محاضرات حول فضائل القوات المسلحة الروسية، التي قيل إنها لن ترتكب جرائم جنسية أبدا. لقد حدث الكثير منذ ذلك الحين. إذ وثقت الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان بما لا يدع مجالا للشك جرائم

فظيعة، بما في ذلك الاغتصاب، ارتكبتها القوات الروسية في أوكرانيا. لكن وضع المجرمين والقتلة والمغتصبين في الزي العسكري الرسمي – الأشخاص الذين تم إبعادهم عن الشوارع باعتبارهم خطرا على المجتمع – ومنحهم أسلحة ورخصة للقتل يمثل أكثر من مجرد خطر. إن ذلك يشير إلى إضفاء طابع جماعة فاغنر على الجيش الروسي. بالنظر إلى السجل الرهيب لمجموعة فاغنر في أوكرانيا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم، لن تتحسن سمعة الجيش الروسي. الحرب تغير أشياء كثيرة، بما في ذلك روسيا نفسها، ولكن ليس للأفضل.

قبل يومين، في مؤتمر إنعاش أوكرانيا الذي عقد في لندن، جدد المجتمع الدولي التزامه بتقديم الدعم الكامل لأوكرانيا وشعبها. وقدر البنك الدولي أن هناك حاجة اليوم إلى أكثر من 400 بليون دولار لإعادة بناء أوكرانيا. ولو لم تكن هناك حرب، لاستخدمت هذه البلايين في أماكن أخرى، لأغراض أخرى – للتخفيف من آثار تغير المناخ أو لإطعام المزيد من الناس الذين تمس حاجتهم في كل مكان، بما في ذلك في المقام الأول في بلدان الجنوب. لكن الحقيقة هي أن روسيا دمرت أو ألحقت أضرارا بـ 500 1 مستشفى ومرفق رعاية صحية. لقد دمرت أو ألحقت أضرارا بـ 10 في المائة من المؤسسات التعليمية في أوكرانيا و 50 في المائة من بنيتها التحتية لتوليد الطاقة. ويحتاج ما يقرب من 2,5 مليون شخص إلى منازل جديدة، كما أن 30 في المائة من أراضي أوكرانيا ملوثة بالألغام الأرضية والقذائف. كل هذا يحدث الآن، مما يجعل حجم الدمار مختلفا عن أي شيء شوهد في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب، يجب أن يتوقف الجنون الذي طال أمده. من منظور سياسي وأخلاقي وقانوني، ستحاسب روسيا على حربها الاختيارية، ويجب أن تدفع ثمن الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الأوكراني. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء المركز الدولي لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا في يوروجست، كالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية في لاهاي.

قبل بضعة أيام، أعلنت روسيا عزمها على إجراء انتخابات في أيلول/سبتمبر في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. ونكرر موقفنا الذي لا نعترف بموجبه بأي أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة أو بمحاولة ضمها. إن مقاطعات دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون، وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول تنتمي إلى أوكرانيا. وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يعلم أن أي محاولة لإضفاء الشرعية على السيطرة غير القانونية على أراضي بلد آخر تشكل انتهاكا واضحا للسيادة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بواقع غريب جدا وحقيقي للأسف. في الأسبوع الماضي، أزاح أشخاص مقربون من الكرملين الستار عن تمثال لسلوبودان ميلوسيفيتش، المعروف باسم جزار البلقان، في ساحة أوروبا في موسكو. وينبغي للذين يأملون في تخليد ذكرى ميلوسيفيتش للأجيال القادمة أن يعلموا أنه كان مسؤولا عن التفكك الدموي ليوغوسلافيا السابقة – الحرب الأخيرة في أوروبا قبل أن تتابع روسيا حمل رايتها. لقد كان مسؤولا بشكل مباشر عن قتل مئات الآلاف من البوسنيين والكروات وألبان كوسوفو، وعن التطهير العرقي لأكثر من 3 ملايين شخص. وقد سُلم إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – وهي محكمة أنشأها مجلس الأمن – واتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومات وحيدا في السجن. إن بضعة كيلوغرامات من البرونز لن تحول ميلوسيفيتش إلى بطل، ولكن من المحزن الاعتقاد أنه من الآن فصاعدا، بوسع أي شخص يريد تكريم وتمجيد مجرم حرب أن يحج إلى موسكو.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم.

قبل لحظات، وقفت مع أوكرانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألبانيا لإدانة انتهاكات روسيا وإيران الصارخة للقرار 2231 (2015). نعلم أن الكرملين قد اشترى مئات الطائرات المسيّرة، ويعمل الآن مع إيران لإنتاج تلك الأسلحة داخل روسيا. ونعلم أنه في الأسابيع الأخيرة، استخدم الكرملين تلك الطائرات المسيّرة لتدمير البنية التحتية الأوكرانية وقتل وترويع المدنيين. ويجب على الأمم المتحدة أن تنفذ القرار 2231 (2015). ليس لدينا حتى الآن أي تفسير لسبب عدم إرسال

خبراء من الفريق المنشأ عملا بالقرار 2231 إلى أوكرانيا لمراجعة الأدلة على منشأ تلك الأسلحة والدمار الذي تسببت فيه. ويجب على الأمم المتحدة أن تتصرف على وجه الاستعجال. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة للشعب الأوكراني.

لقد تركت هجمات روسيا القاسية التي لا هوادة فيها ملايين المنازل في أوكرانيا بدون إضاءة أو تدفئة أو ماء، وقتلت الضربات مؤخرا في خيرسون المدنيين، بمن فيهم عمال الإغاثة الذين يقدمون المساعدة للفارين من الفيضانات الناجمة عن تدمير سد كاخوفكا. وبينما نتكلم الآن، تمنع روسيا الأمم المتحدة من إيصال المساعدات إلى الناس في المناطق التي غمرتها الفيضانات. وذلك أمر غير مقبول. يجب على روسيا أن تسمح فورا للأمم المتحدة بإيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى المناطق المحتلة من أوكرانيا. ويجب أن يكون للعاملين في المجال الإنساني ممر آمن وهم يقدمون المعونة والمساعدة إلى المحتاجين – بدون استثناءات.

وتتظاهر موسكو علنا بقلقها العميق إزاء الهجمات على البنية التحتية الحيوية، ودعت إلى عقد اجتماعات لمجلس الأمن في محاولة لإقناعنا بذلك. لكن نفاق روسيا واضح تماما ونحن نشاهد الصواريخ والطائرات المسيرة الروسية تحول مدنا أوكرانية بأكملها إلى أنقاض. ولأي سبب؟ الرئيس بوتين عازم على ضرب بلد أجنبي لإخضاعه، لكن الشعب الأوكراني لن يتخلى أبدا عن سيادته أو ديمقراطيته أو حريته. كان الرئيس بوتين يعتقد أن قواته ستدخل أوكرانيا بمقاومة ضئيلة أو معدومة، لكنه كان مخطئا. فقد أظهر الشعب الأوكراني شجاعة وعزيمة متميزتين. اعتقد الرئيس بوتين أنه لن يواجه أي عواقب من المجتمع الدولي. بعد ذلك، كان يأمل أن يتعب المجتمع الدولي من حربه ويمضي قدما ببساطة. ولكنه كان مخطئا في ذلك أيضا.

إذ صوتت أكثر من 140 دولة مرارا وتكرارا لإدانة الحرب الروسية الاختيارية، وصوتت أكثر من 140 دولة لدعم تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، على أساس مبادئ الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون جميع الجهود المبذولة للتوسط في تحقيق السلام متجذرة في المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية والحق الأصيل في الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. كلنا هنا سنصر على نفس الشيء لو كنا في مكان أوكرانيا، وبالطبع فإن السلام يتطلب جهودا حسنة النية من جانب جميع الأطراف. دعونا لا ننسى أنه في نفس اليوم الذي قدم فيه الرئيس زيلينسكي صيغته للسلام إلى مجموعة العشرين العام الماضي شنت روسيا هجمات صاروخية في جميع أنحاء أوكرانيا. ودعونا لا ننسى أن روسيا شنت غارة جوية على كييف عندما كان الأمين العام يزور أوكرانيا في نيسان/أبريل. وكما سمعنا في الأسبوع الماضي، عندما سافر وفد من القادة الأفارقة إلى كييف سعيا لتحقيق السلام، استُقبلوا بوابل من الصواريخ الروسية. لذلك دعونا لا "نقف غير منحازين" إزاء هذه المسألة. إن روسيا لم تبد أي اهتمام مجد بالتفاوض من أجل السلام.

يجب أن يكون هناك نداء قوي وموحد إلى الرئيس بوتين لإنهاء حربه العدوانية الوحشية، لأنه كلما طال أمد الحرب كلما زادت معاناة الشعب الأوكراني وزادت معاناة العالم. وفي الحقيقة، يعم الآن الشعور بآثار هذه الحرب جميع أنحاء العالم. لماذا؟ لأن الرئيس بوتين استخدم الغذاء كسلاح حرب، وهو بذلك قد فاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. لقد منعت روسيا الحبوب الأوكرانية من مغادرة البحر الأسود لفترة طويلة، وهي الحبوب التي تساعد على إطعام الكثيرين في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. وهذا ما يجعل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ترتيبا بالغ الأهمية، وهو ترتيب يجب أن نمدده في الشهر المقبل لصالح الجميع. وهذا هو السبب في أنه من المقلق للغاية أن روسيا هي مرة أخرى الدولة الوحيدة التي تهدد بالانسحاب من المبادرة. ومع بدء الحصاد الجديد في أوكرانيا وروسيا، يصبح هذا الترتيب أكثر أهمية.

يجب أن نحث روسيا على البقاء في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ويجب أن نسلط الضوء على الدول الأعضاء التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال التحقيق في تلك الانتهاكات في الوقت المناسب. يجب أن نستمر في محاسبة روسيا على جرائمها بحق الشعب الأوكراني، وفي دعوة روسيا إلى

إسكات أسلحتها وسلك سبيل الدبلوماسية. وإلى أن تفعل ذلك، ستواصل الولايات المتحدة دعم أوكرانيا في دفاعها المبدئي عن النفس ضد الهجمات الروسية الوحشية. إن الرضوخ لعدوان موسكو من شأنه أن يعرض للخطر كل بلد – الكبير والصغير، الجديد والقديم – جميعنا. ويجب ألا ندع الحرب تصبح مسارا مجديا لإعادة رسم الحدود الدولية. يجب أن نتمسك بالميثاق وبالسلم والأمن الدوليين، ويجب أن نواصل الوقوف متضامنين مع الشعب الأوكراني.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

يصادف اليوم مرور عام وأربعة أشهر على بدء العدوان الروسي على أوكرانيا. وقد ظل الشعب الأوكراني يكافح منذ ذلك الحين من أجل سيادته وسلامته الإقليمية، التي يحميها ميثاق الأمم المتحدة. ولكن الأهم من ذلك أنهم ظلوا يقاتلون من أجل حياتهم وسلامهم وعائلاتهم وأصدقائهم، والذين دمرتهم روسيا جميعا فجأة. هنا والآن، نؤكد من جديد تضامننا الثابت مع أوكرانيا ودعمنا لها. ونعرب مرة أخرى عن خالص مواساتنا لجميع الذين تضرروا من انهيار السد في محطة كاخوفكا للطاقة الكهرمائية على خسارتهم ومعاناتهم، وهو الانهيار الذي قوض جهود أوكرانيين يعملون بهمة من أجل المستقبل. ونشعر بقلق بالغ إزاء القصف المبلغ عنه أثناء عملية الإجلاء وإزاء منع روسيا وصول المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة إلى المناطق المتضررة، كما أكد ذلك منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، دينيس براون.

ولمواجهة هذه الأزمة قررت اليابان على الفور تقديم 5 ملايين دولار كمساعدة إنسانية طارئة في مجالات مثل الغذاء والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية من خلال برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويحدونا أمل صادق في أن مساعدتنا هذه، إلى جانب مساعدات الآخرين، سيتم إيصالها إلى المحتاجين بسرعة وبدون عوائق. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر اليابان قرابة 160 جهازا لتنقية المياه، و 30 مضخة تصريف، و 4 آلاف حاوية مياه بلاستيكية، و 20 خزانا كبيرا للمياه من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إلى جانب 530 مولدا كهربائيا و 30 آلة بناء، فضلا عن أنشطة زيادة توعية السكان المحليين بالإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد كان للعدوان الروسي تأثير سلبي على الناس في جميع أنحاء العالم، ونحن نتخذ خطوات لدعم الشركاء في جميع أنحاء العالم أثناء استجابتهم للمعاناة الناجمة عن هذا العدوان. كما أننا نبني على نجاح جهودنا المبذولة لضمان عدم قدرة روسيا بعد الآن على تحويل إمدادات الطاقة والغذاء المتوفرة لديها إلى سلاح موجه ضدنا وضد الجميع. إن دعمنا لأوكرانيا لن يتزعزع. ولن نكل من التزامنا ببذل كل ما في وسعنا لوقف أو تخفيف تأثير أعمال روسيا غير القانونية ضد أوكرانيا وبقية العالم. وفي هذا الصدد، يجب أن تستمر مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب دون إبطاء.

وتقدر اليابان جهود المشاركة الجادة التي تبذلها بلدان عديدة وقادتها، بما في ذلك بلدان وقادة أفريقيا، من أجل تحقيق السلام في أوكرانيا. ونود أن نشدد على أنه لا يمكن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم بدون الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات والمعدات العسكرية الروسية. وهذا هو مطلب الجمعية العامة، وبالتالي ينبغي إدراجه في أي دعوة من أجل السلام. ويجب أن يقوم السلام على مبادئ الميثاق، وفي هذا الصدد، فإن السلام الجائر الذي يتحدى الميثاق سيكون انتصارا للمعتدي. وأي محاولة لتغيير الوضع الراهن للأراضي بالقوة أو بالإكراه يجب رفضها في أي مكان تحدث فيه في العالم. كما يجب على الدول الأعضاء الأخرى أن تمتنع عن دعم العدوان، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد أعلنت بيلاروس مؤخرا أنها بدأت في استلام أسلحة نووية تكتيكية روسية. وتدين اليابان تهديد روسيا باستخدام أسلحة نووية بوصفه تهديدا خطيرا وغير مقبول لسلم وأمن المجتمع الدولي. فيجب ألا يُحطم سجل عدم استخدام الأسلحة النووية الممتد 77 عاما. إننا نحث روسيا وبيلاروس على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من التوترات.

إن روسيا هي التي بدأت العدوان غير المبرر. فيتعين عليها هي أن توقف العدوان في التو والساعة. لا يمكن لشيء سوى إنهاء العدوان أن يزيل السبب الجذري للمعاناة الجسيمة. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع. والأهم من ذلك كله، يجب محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال البغيضة.

السيد كومانغا (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها وأنوه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

منذ بداية هذا النزاع، قبل عام ونصف، عقد مجلس الأمن أكثر من 100 جلسة رسمية وغير رسمية بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك جلسات معقودة بصيغة آريا، مما يشهد على خطورة الحالة التي نواجهها. ويجب أن نقر بحقيقة أنه على الرغم من النداءات المتكررة لوقف الأعمال القتالية ومن أجل الحلول التوفيقية والحوار والعودة إلى طاولة المفاوضات إلا أن النزاع مستمر بلا هوادة. هناك دوامة انزلاق تنذر بالخطر وتسيطر على المواجهة، والتي تتجلى في شكل سباق تسلح خطير، وملايين اللاجئين والمشردين داخليا، وتدمير البنية التحتية المدنية، مما أدى إلى حالة إنسانية مروعة. ويحدث ذلك في ظل خلفية من التشاؤم المتزايد فيما يتعلق بقدرة هيكلنا المتعدد الأطراف للسلام والأمن على التصدي للتحديات الأمنية المتعددة، والمسائل المتعلقة بشرعيته وما إذا كان لا يزال صالحا للغرض. وعلى الرغم من عدة محاولات حسنة النية للتفاوض، أبرزها المبادرة الأخيرة التي اتخذها بعض رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، فقد قوبلت هذه المحاولات بالشك وسرعان ما رفضت بدعوى أنها غير مناسبة ومحكوم عليها بالفشل. وذلك دليل على ارتفاع مستوى انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة التي لن تبوء محاولات تحقيق السلام بدونها سوى بالفشل.

وإدراكا من موزامبيق لعدم رغبة الأطراف المعنية في السعي إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض السياسي، فإنها مقتنعة اقتناعا راسخا، نابعا من رحلتها الذاتية نحو تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، بأنه يجب على نحو صادق استكشاف جميع السبل لإنهاء النزاع.

وغني عن القول إن الحروب في تاريخ البشرية كانت دائما أكثر تكلفة من السلام. ولذلك فإنه من الضروري أن نعطي الفرصة لتغليب قوة العقل، بدلا من منطق القوة. والواقع أن النزاع قد تجاوز الحدا ووصل بنا إلى هذا المنعطف الخطير. وإمكانية أن تتخذ الدول المتورطة بشكل مباشر وغير مباشر في الحرب قرارات خاطئة فيما تمضي قدما قد تكون لها عواقب وخيمة لا يمكن تصورها على العالم بأسره.

ومع ذلك، لن تؤتي أي حلول ثمارها بدون إرادة سياسية حقيقية تبديها الأطراف الرئيسية ومؤيدوها للدخول في مفاوضات. ويكمن السبيل الوحيد لوقف الحرب في إبدائهم لحسن النية وصدقها فيما يتعلق بإنقاذ الأرواح، بل والبشرية جمعاء.

وإزاء تلك الخلفية، تكرر موزامبيق دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والتعجيل بالعودة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين في إطار من الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن ذات الصلة.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن آثار النزاع على السكان الأوكرانيين. ونأسف بشدة لآلاف الوفيات التي سجلتها رسميا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ شباط/فبراير 2022 ولاستمرار تدمير الهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا. وتعرب البرازيل عن تضامنها مع أسر الضحايا وتؤكد من جديد دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ونشاطر الآخرين خيبة أملهم لغياب الحوار بين الطرفين والإصرار على السعي وراء حل عسكري. ويساورنا القلق إزاء احتدام القتال على طول الخطوط الأمامية ونشر أسلحة نووية في دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء المخاطر التي تهدد سلامة المنشآت النووية في زابوريجيا، لا سيما بعد تصدع سد كاخوفكا. ويتحتم تفادي إلحاق الضرر بمحطة الطاقة النووية. وتحث البرازيل الطرفين على التعاون لكفالة توفير المياه اللازمة لتبريد المفاعلات والوقود المستنفد.

ونردد أيضا الدعوة التي وجهتها منسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، السيدة دينيس براون، إلى السلطات الروسية بتيسير إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقد عرض تصدع سد كاخوفكا آلاف الأشخاص على جانبي نهر دنيبرو للخطر، وهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وفي الأسابيع الأخيرة، تضاعفت أصوات أعضاء المجتمع الدولي المؤيدين للوقف الفوري للأعمال العدائية. وقد تابعت البرازيل باهتمام كبير الزيارة التي أجراها القادة الأفارقة إلى كييف وموسكو. ونؤيد ما قاله الرئيس ماكي سال، رئيس السنغال، من أنه من الضروري، حتى في خضم القتال، أن نبقي قنوات الحوار مفتوحة. وإلا فلن يكون بالإمكان الإفلات من فخ تبني منطق عسكري بحت.

وتؤيد البرازيل المقترحات الداعية إلى وقف تصعيد الأعمال العدائية وتبادل أسرى الحرب وإجراء مفاوضات السلام التي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. ومن الضروري أيضا أن نراعي الآثار السلبية للنزاع على البلدان الأخرى جراء ارتفاع أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية.

فكما أشار رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا قبل بضعة أيام، يؤثر النزاع سلبا على أفريقيا. وينطبق الشيء نفسه على مناطق أخرى، بما فيها المنطقة التي يقع فيها بلدي، وهي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب للدعوات إلى إعادة تجارة الحبوب والأسمدة إلى طبيعتها.

إن السلام المستدام لا يمكن أن ينتج عن فرض أي من الجانبين شروط انفرادية تحت إكراه السلاح. ونحث الطرفين على تجنب التمسك بموقفيهما. فقد أثبتت سياسة العزلة وفرض الجزاءات الانفرادية قصورها بالفعل. ونشجع الطرفين على استكشاف سبل بديلة، بدءا بوقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات المباشرة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

في ضوء الحالة الراهنة للأزمة الأوكرانية، تود الصين أن تؤكد النقاط التالية.

أولا، يجب بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون خروج الحالة عن نطاق السيطرة. منذ فترة الآن، يستمر القتال في أوكرانيا في التصاعد معاتجاه أكثر وضوحا للتوسع وشعور ملحوظ بمزيد من عدم اليقين. ومرة أخرى، يذكّرنا تدمير سد كاخوفكا بأنه إذا استمر القتال، لن نشهد سوى المزيد من المخاطر الكبيرة ويمكن لأي سيناريو مروع أن يتحقق. ونأمل أن يحافظ طرفا النزاع على الهدوء وممارسة ضبط النفس، وأن يمتنع المجتمع الدولي عن تصعيد التوترات، لا سيما الحفاظ على الحد الأدنى للأمان النووي والابتعاد عن الخط الأحمر لحرب نووية. ويجب بذل كل ما في وسعنا لتجنب نقطة اللا عودة.

ثانيا، يجب بذل كل جهد ممكن للتخفيف من معاناة الشعب. وتدعو الصين مرة أخرى الأطراف المعنية إلى أن تتقيد بصرامة بالقانون الدولي الإنساني؛ وتفي تماما بالتزاماتها بحماية المدنيين؛ وتضمن سلامة النساء والأطفال وغيرهما من الفئات الضعيفة؛ وتحترم الحقوق الأساسية لأسرى الحرب. ونشجع المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية على زيادة مساعدتها للسكان المتضررين من الأزمة على أساس التقيد بالمبادئ التي تحكم المساعدات الإنسانية.

ثالثا، يجب بذل كل جهد ممكن لإدارة الآثار غير المباشرة المترتبة عن الأزمة. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء آثار الأزمة الأوكرانية على تعافي الاقتصاد العالمي، لا سيما تحقيق البلدان النامية لأهداف التنمية المستدامة في حقبة ما بعد الجائحة. وندعو جميع الأطراف إلى توحيد الجهود للحد من الأثر السلبي للأزمة والحفاظ على استقرار سلاسل الصناعة والتوريد العالمية، ونحث البلدان المعنية على أن ترفع على الفور ما يسمى بالجزاءات الانفرادية وتدابير ممارسة الولاية القضائية خارج حدود بلدانها. وينبغي تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة، ويتعين تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة وروسيا تنفيذا جديا.

رابعا، يجب بذل كل جهد ممكن لتعزيز الحوار والتفاوض. وقد زار، مؤخرا، وفد للسلام يتألف من قادة ستة بلدان أفريقية، من بينها

جنوب أفريقيا، أوكرانيا وروسيا، وذلك أمر ترحب به الصين. ونأمل أن تبعث البلدان المحبة للسلام والمدافعة عن العدالة في العالم برسائل عقلانية في تعزيز محادثات السلام. ومهما كانت الصعوبات كبيرة، يجب عدم إغلاق باب التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، ويجب ألا تهدأ الجهود الرامية إلى وقف القتال وتعزيز المحادثات، ويجب ألا تتوقف عملية المفاوضات الدبلوماسية. ومن المهم العمل على حث جميع الأطراف على تعزيز المشاركة وبناء توافق في الآراء وتشكيل أوسع أرضية مشتركة والمراكمة والتهيئة التدريجيين لظروف التسوية النهائية للأزمة.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ما فتئت الصين تصر على ضرورة احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية. وينبغي مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي تقدير الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، وينبغي دعم جميع الجهود التي تفضي إلى التسوية السلمية للأزمة. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي والاضطلاع بدور نشط وبناء في تعزيز التسوية السياسية للمسألة الأوكرانية.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها وعلى كل جهودها.

لقد ذكَّرَنا الأمين العام، قبل بضعة أسابيع، بأن القانون الدولي الإنساني يحدث فرقا كبيرا بين الحياة والموت وبين ضبط النفس والفوضى. ويؤسفني أنه أُكِّدت، منذ ذلك الحين، حقيقة هذه الكلمات للأسف مرة أخرى في أوكرانيا، في سياق العدوان العسكري الروسي. فقد ضربت الهجمات الصاروخية الروسية المستمرة مرة أخرى، في الأسابيع الأخيرة، مناطق سكنية في العديد من المدن الأوكرانية. وأكرر أنه يجب حماية أرواح المدنيين والهياكل الأساسية. وتدين سويسرا جميع الهجمات العشوائية وغير المتناسبة. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وبالإضافة إلى الحماية الممنوحة للممتلكات المدنية، تستفيد الهياكل والمنشآت التي تحتوي على قوى خطرة من حماية خاصة. ولذلك، يساور سويسرا قلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية والإيكولوجية والاقتصادية للفيضانات الناجمة عن تدمير سد كاخوفكا. ويتفاقم نقص مياه الشرب بسبب مجموعة من التحديات الأخرى، بما في ذلك الخطر الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب التي نقلتها المياه من أماكنها، الأمر الذي يعقد إيصال المساعدات الإنسانية وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجهات الفاعلة المحلية، لمساعدة جميع المتضررين. ونحث الحكومة الروسية على التصرف وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ومن دون عوائق إلى الأراضي الأوكرانية الخاضعة حاليا لسيطرتها وتيسير ذلك.

ويوضح تدمير السد المخاطر التي يشكلها العدوان العسكري الروسي المستمر على البنية التحتية، مع عواقب وخيمة على السكان المدنيين. كما إنه يزيد من خطر حدوث المزيد من التصعيد، بما في ذلك وقوع حادث نووي. وترحب سويسرا بالالتزام المستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية بحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية وغيرها من المرافق النووية في أوكرانيا. ونؤكد من جديد دعمنا العملي والمالي والسياسي لعمل الوكالة. وندعو روسيا وأوكرانيا إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأعيان والهياكل والمرافق المدنية التي تحتوي على قوى خطرة والالتزام بالمبادئ الخمسة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ يتركز اهتمامنا على التحديات المباشرة، يجب علينا مع ذلك أن نفكر في المستقبل وأن نبقي الأمل حيا. وترحب سويسرا بالتضامن الذي أعرب عنه في مؤتمر إنعاش أوكرانيا الذي عقد في لندن هذا الأسبوع. ونحن مصممون – مع دورة المؤتمرات – على تقديم آفاق أفضل للشعب الأوكراني. ومن الضروري أن تتم إعادة الإعمار بطريقة تشاركية وشفافة، كما تؤكد مبادئ لوغانو. وبالتوازي مع هذا الإظهار للدعم، تراقب سويسرا عن كثب مختلف التعهدات الرامية إلى تعزيز السلام في أوكرانيا. وبالنسبة لنا، فإن الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة هو المطلب الأساسي في هذه الاعتبارات.

وقد أظهرت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أن مشاركة جهات فاعلة ثالثة مع جميع الأطراف يمكن أن تساعد في التخفيف من الآثار السلبية للحرب. ويجب علينا أن نبني على هذه التجربة وأن نطورها. ونأسف لأن الاتجاه يسير في الوجهة المعاكسة وندعو الأطراف إلى مضاعفة جهودها لإيجاد حل دائم. وسويسرا مستعدة دائما لعرض مساعيها الحميدة إذا رغبت الأطراف في ذلك.

إن احترام القانون الدولي هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. ولذلك، أكرر اليوم نداءنا إلى روسيا لوقف جميع الأعمال العدائية وسحب جميع قواتها من الأراضي الأوكرانية من دون تأخير.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لقد مر ما يقرب من 500 يوم منذ غزو روسيا غير القانوني والهمجي واسع النطاق لأوكرانيا. فلنقم مرة أخرى بتقييم آثاره.

لقد حولت الضربات الجوية الروسية البلدات والمدن إلى أنقاض. وقتل أكثر من 000 9 مدني، من بينهم أكثر من 500 طفل. وأصيب عدة آلاف بجروح. وتشرد الملايين من غير قدرة على العودة إلى ديارهم. وتمزقت العائلات، حيث أخذ الأطفال من والديهم وأرسلوا إلى زوايا نائية من روسيا.

وحيثما حاولت حكومة بوتين السيطرة على أوكرانيا، أظهرت ألوانها الحقيقية: نمط من التعذيب والقتل والقمع الوحشي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد رفضت روسيا، الأسبوع الماضي، مناشدات الأمم المتحدة لمساعدة من هم في حاجة ماسة في أعقاب التدمير الكارثي لسد كاخوفكا.

إن هذه حرب اختيار للرئيس بوتين. وقد أظهر ازدراء وتجاهلا لالتزامات روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إنه غير مبال بالتكلفة التي يتحملها الأوكرانيون والروس والعالم. ويطلق صواريخ على كييف حتى في الوقت الذي يزور فيه زعماء العالم موسكو سعيا لبناء السلام. ويزود جيوشه من الدول الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة مثل إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يزيد من تقويض الأمن العالمي.

ويواصل احتجاز الغذاء العالمي للحصول على فدية من خلال تعليق شحنات الحبوب في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وقد قدر البنك الدولي أن احتياجات إعادة إعمار أوكرانيا تزيد على 400 بليون دولار. ويضيف تدمير روسيا المزيد من الضغط على الاقتصاد العالمي، الذي يعاني أصلا من النزاعات وتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا.

إن العالم بحاجة إلى السلام. لكن أوكرانيا لن تنعم أبدا بالسلام بينما تبقى القوات الروسية على أراضيها. ولذلك فإننا ندعو روسيا إلى سحب قواتها من أوكرانيا وإنهاء هذه الحرب العدوانية غير القانونية. وقد أشاد رئيس وزراء بلدي، في مؤتمر إنعاش أوكرانيا الذي عقد في لندن هذا الأسبوع، بروح أوكرانيا الرائعة – روح القوة والتحدي، ولكن أيضا روح الإبداع والابتكار.

وسنقف إلى جانب شعب أوكرانيا للمدى الذي يتطلبه منه الفوز بسلام عادل ومستدام يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وسنقف معه أيضا وهو يفوز بالسلام ويعيد بناء بلد مزقه العدوان الروسي.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

لا يزال العنف الدموي والمعاناة الإنسانية غير محتملين في القتال المحتدم في أوكرانيا، على الرغم من مبادرة السلام لرؤساء الدول الأفريقية، التي لا يزال هدفها تمهيد الطريق نحو وقف التصعيد وإجراء حوار بين الأطراف المتحاربة. وقد ساءت الحالة الإنسانية في الأسابيع الأخيرة في أعقاب تدمير سد كاخوفكا والفيضانات الشديدة التي أعقبت ذلك، مما أدى إلى إجلاء آلاف الأشخاص وإلحاق أضرار مادية جسيمة.

ووفقا لآخر إحصاءات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالضحايا المدنيين الذين تم التحقق منهم، فإن عدد القتلى يبلغ 093 9 والجرحى 779 15 ولا يزال السكان المدنيون والبنية التحتية المدنية أهدافا للقصف المباشر، ونكرر نداءنا إلى الأطراف المتحاربة لوقف هذه الهجمات والقصف الأعمى والعشوائي. كما ندعو الأطراف إلى تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة، لا سيما في المناطق المتضررة من تدمير سد كاخوفكا.

ويحذر آخر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي من خطر تدهور الأمن الغذائي بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر. والتوقعات قاتمة جدا، حيث تواجه 22 دولة خطر احتواء 18 بؤرة للمجاعة. وقد ساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن النزاع في إضعاف البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. والأكثر تضررا هم أولئك الذين يواجهون بالفعل تحديات أمنية أو نزاعات مسلحة. وتشير الإحصاءات إلى أن بعض المساعدات الدولية يتم تحويلها بالفعل إلى أوكرانيا.

والسماح باستمرار هذه الحرب هو بمثابة ضمان لسقوط المزيد من الضحايا المدنيين، أي المزيد من النساء والأطفال الذين يغرقون في الحزن والمزيد من الأرواح التي تحطمت بسبب الحرب والمنفى. ولا يزال بلدي يعرب عن رفضه للحرب ويدعو الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب على الأطراف المتحاربة الامتناع عن استخدام الأسلحة ذات الآثار العشوائية ضد المدنيين وعن قصف البنية التحتية الحيوية. ونكرر أيضا نداءنا إلى الطرفين بعدم استخدام البنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية. ونحن ننتظر بفارغ الصبر مبادرات السلام وعروض الوساطة التي يمكن أن توفر طريقا نحو حل دبلوماسي. وتقودنا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إلى الاعتقاد بأن الدبلوماسية تسود دائما في النهاية.

ونشيد بالعمل الذي واصلت وكالات الأمم المتحدة الاضطلاع به في الميدان لمساعدة المدنيين وحمايتهم، ونقر بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمساعدة الأشخاص الذين يعانون في أوكرانيا وخارجها، ولا سيما إجراءاتها فيما يتعلق بأسرى الحرب.

وأخيرا، يدعو بلدي الأطراف مرة أخرى إلى إعطاء الأولوية للحوار بغية حل النزاع. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يوجد بديل موثوق به للحوار والتفاوض للتوصل في نهاية المطاف إلى وقف للأعمال القتالية واستعادة التعايش السلمي بين الأطراف المتحاربة.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك المتكلمين السابقين في شكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ونشكرها على إعادة تأكيد التزام المنظمة بدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع المحتدم في أوكرانيا وتقديم الدعم الإنساني اللازم.

منذ بداية عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، اضطلعت الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وشركائها، بمهمة لا غنى عنها تتمثل في توفير المعونة والمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لشعب أوكرانيا الذي يعاني، ونحن نقدر جهودها تقديرا كبيرا.

ولا تزال غانا تشعر بقلق عميق إزاء الظروف التي تتكشف في عدة مناطق من أوكرانيا. ونأسف لأنه على الرغم من النداءات العديدة لحماية المدنيين من الأذى، فإنهم ما زالوا أهدافا للهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة. ويعاني المدنيون يوميا من عواقب حرب لم ييسعوا إليها قط. ومنذ بداية الحرب في شباط/فبراير 2022 وحتى 4 حزيران/يونيه من هذا العام، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 000 24 ضحية مدنية، مع مقتل ما يقرب من 000 9 شخصا وإصابة نحو 000 15 آخرين. وتشير هذه الأرقام، إلى جانب الدمار الواسع النطاق للبنية التحتية في جميع أنحاء أوكرانيا، إلى خطورة الحرب وعبثها البغيض وتعزز الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لإنهائها الآن وليس لاحقا.

وخلال الشهر الماضي، شهدنا أيضا مزيجا معقدا من التحديات الناجمة عن تدمير سد كاخوفكا الكهرمائي. وتتأكّد مخاوفنا من الآثار

البيئية والاجتماعية السلبية حيث تواجه المجتمعات التي تعتمد على السد في إمدادات المياه تحديات صعوبات في الحصول على مياه صالحة للشرب. وتشير التقارير أيضا إلى تزايد مخاطر الأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض المتصلة بالنظافة الصحية، فضلا عن تحديات الأمن الغذائي وسبل العيش.

إنها مهمة صعبة أن نؤرخ المعاناة الهائلة التي سببتها الحرب. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو تزايد حدة الأعمال العدائية حيث لا تزال الأطراف في حالة من الاستقطاب بشأن تسوية سياسية. وفيما يتعلق بولايتنا المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكننا أن نشعر باليأس؛ إنما يجب، مع وحدة الهدف، أن نعمل معا لاستعادة أمل السلام لشعب أوكرانيا.

وخلال مؤتمر إنعاش أوكرانيا، الذي عقد خلال اليومين الماضيين في المملكة المتحدة، جرى الإعراب على نحو هائل عن الدعم وتقديم التعهدات من أجل إنعاش أوكرانيا وإعادة إعمارها، والتي تصل الآن إلى بلايين الدولارات. ويدل هذا الدعم، في وقت لا يزال فيه العدوان مستمرا، على التزام المجتمع الدولي المستمر ببزوغ فجر جديد من السلام والرخاء في أوكرانيا.

ولا نزال مقتنعين بأن تلك التطلعات المشتركة يمكن تحقيقها بالاستفادة من المجموعة الكاملة من أدوات التسوية السلمية للنزاعات المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب ما فتئنا ندعو باستمرار إلى الحوار والدبلوماسية بوصفهما أفضل القنوات للتوصل إلى سلام شامل ومستدام ودائم بين البلدين.

ونحث مرة أخرى على احترام قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقيمه الأساسية. كما نحث الطرفين على الالتزام بالدخول في حوار بناء بحسن نية وبغية تضييق هوة خلافاتهما.

وبينما نكرر الدعوات إلى وقف الأعمال العدائية، فإننا نذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بالامتناع عن التسبب في ضرر متعمد للمدنيين وتجنب التدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية.

وفيما يتعلق بالسلامة والأمن النوويين، حذر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن الوضع في محطة زابوريجيا للطاقة النووية هش جدا وكرر دعوة الأطراف المتحاربة إلى الالتزام بالمبادئ الأساسية المصممة لمنع وقوع حادث نووي من شأنه أن يكون كارثيا لأوكرانيا والعالم بأسره. ولذلك، فإننا نؤيد جميع المطالب باستعادة سلامة محطة توليد الكهرباء ونناشد الطرفين ضمان الامتثال للمبادئ الأساسية الخمسة لحماية المحطة أثناء النزاع العسكري، على النحو الذي حدده المدير العام في المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.9334).

وأود أيضا أن أعرب عن سخطنا إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات الجنسانية والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والفتيات. وكما ندرك جيدا، فإن ظروف النساء والفتيات في مسارح النزاع مؤلمة بما فيه الكفاية، وتعرضهن لمثل هذه الانتهاكات أمر مأساوي حقا. ويجب بذل كل الجهود لمحاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهجومية على أفعالهم. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان توفير الموارد الكافية لمساعدة الضحايا على التغلب على هذه المحن.

وكما هو الحال بالنسبة لجميع حالات النزاع الأخرى، نعتقد أنه يجب تسخير قدرات المرأة على حل النزاعات وبناء السلام من خلال مشاركتها الكاملة والمجدية في عمليات السلام، حيث أن تلك المشاركة قد جرى ترسيخها لتعزيز نجاح السلام وديمومته.

وأخيرا، نكرر نداءنا إلى الاتحاد الروسي لاحترام سيادة جارته أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من خلال الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع قواته من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الرصينة.

تدين مالطة بشدة تصعيد روسيا المستمر للحرب وتجاهلها الصريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونشجب استمرار قتل المدنيين. فالقانون الدولي واضح. ولا يمكن، بل لا يجب استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وكما

تبدو الأمور، فقد بلغ عدد الأوكرانيين الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية الطارئة والحماية الآن 18 مليون شخص.

وقد تفاقمت تلك الحالة المدمرة بسبب الفيضانات الهائلة الناجمة عن تدمير سد كاخوفكا في 6 حزيران/يونيه، التي خلفت وراءها عددا لا يزال غير مؤكد من القتلى والجرحى. يواجه أكثر من 000 700 شخص في أوكرانيا الآن نقصا كبيرا في مياه الشرب. جلب الهجوم معه أيضا أضرارا بيئية لا رجعة فيها، حيث إن نهر دنيبرو قد تلوث الآن بـ 150 طنا من زيوت التشحيم الصناعية. ويساورنا قلق عميق إزاء رفض الاتحاد الروسي حتى الآن طلب الأمم المتحدة بالوصول إلى المناطق المحتلة مؤقتا بغية توفير المساعدة الإنسانية لمن يحتاجون إليها. ونحث روسيا مرة أخرى على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وعدم ادخار أي جهد لضمان وصول المعونة الإنسانية إلى الذين يعانون نتيجة لذلك الدمار. ومن الضروري ضمان محاسبة الجناة المسؤولين.

لنتذكر أيضا أن انخفاض مستويات المياه في السد يؤثر على الوصول إلى مياه التبريد المهمة لمفاعلات محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. إن المخاطر التي يشكلها احتلال محطة الطاقة النووية حاليا على السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا هي نتيجة مباشرة لحرب روسيا غير القانونية وغير المبررة وبلا سابق استفزاز. وتدعو مالطة إلى إعادة السيطرة الشرعية الكاملة على المنشأة إلى السلطات الأوكرانية المختصة، بما في ذلك الوقف الكامل لاستخدامها العسكري وإنهاء احتلالها كأولوية قصوى وعاجلة. ولا يزال ذلك شرطا مسبقا رئيسيا لاستعادة السلامة والأمن النوويين فضلا عن دعم القانون الدولي. وما زلنا نؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيجاد حل دائم لأمن محطة زابوريجيا وأمانها.

وبالإضافة إلى العمليات الجارية للمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، انضمت مالطة في أيار/مايو إلى الاتفاق الجزئي الموسع بشأن سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، الذي أنشأه مجلس أوروبا. إن الآثار المدمرة للحرب الروسية على الأطفال والنساء والرجال ستظل محسوسة لأجيال. وقد تم الآن توثيق الحالات التي ارتكبها الاتحاد الروسي من قتل عشوائي للمدنيين وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، فضلا عن العنف الجنسي والجنساني، واختطاف الأطفال وترحيلهم قسرا.

أود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على أهمية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تتجاوز أوكرانيا وتؤثر على الأمن الغذائي العالمي. وسيكون من الحيوي ضمان تمديد العملية وتأمينها إلى ما بعد تموز/يوليه فيما بين جميع الأطراف لتخفيف الضغوط على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وتؤمن مالطة إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. ونحث روسيا على الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية دون شروط وبشكل تام من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتلك هي الخطوة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق سلام عادل ودائم.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو على المعلومات التي تشاطرتها وإيانا وعلى إحاطتها.

إذ تقترب إكوادور من نهاية أول ستة أشهر لها كعضو منتخب في مجلس الأمن، نأسف لأنه على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها وفد بلدي وغالبية الوفود الأخرى إلى الاتحاد الروسي للامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرار محكمة العدل الدولية الذي يأمره بتعليق عمليته العسكرية ضد أوكرانيا، لا تزال تلك العملية جارية. ولا مكان لهذا العدوان على سيادة دولة ما وسلامتها الإقليمية في نظام دولي قائم على القواعد والتعايش السلمي فيما بين الأمم. وعلاوة على ذلك، فإنه يقوض الجهود التي نبذلها من أجل عالم أكثر عدلا وإنصافا. ونأسف لأنه لا يزال يتجاهل الطلب الحاسم من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بإنهاء الاحتلال العسكري، وفي سياق التهديد المستمر بوقوع كارثة نووية في زابوريجيا، التي يجب إعادة مرافقها وأراضيها إلى الشعب الأوكراني دون قيد أو شرط.

نشدد على ضرورة وقف السرديات والأفعال المدمرة التي يمكن أن تؤدي إلى سوء تفسير أو سوء تقدير. وندين حقيقة أن روسيا بدأت في نشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروس. ونحث الاتحاد الروسي على السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني والمساعدة الإنسانية، دون قيود، والامتناع عن إعاقة هذه الجهود، التي تعتبر حيوية في هذا السياق. ونشدد على ضرورة امتثال الأطراف للقانون الإنساني الدولي، وبالتالي نحث روسيا على وقف استخدامها للصواريخ والطائرات بدون طيار، التي تسببت ولا تزال تسبب أضرارا بالغة للسكان المدنيين والبنية التحتية الحيوية. نرى أن هذه الحرب لا تزال تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني في أوكرانيا وإضعاف بقية العالم، بما في ذلك من حيث الأمن الغذائي، على خلفية الزيادة المجنونة في الإنفاق العسكري العالمي. وبينما سأتناول مسألة الإمداد بالأسلحة على نطاق أوسع في جلسة المجلس في 29 حزيران/يونيه، أجد لزاما علي أن أكرر اليوم مدى خطورة الإمداد بالأسلحة انتهاكا لقرارات المجلس، بل وأكثر خطورة عندما يتم ذلك لتغذية المجهود الحربي.

وأود أن أؤكد مجددا دعم بلدي لجهود الأمم المتحدة في مختلف المجالات منذ بداية الغزو، بما في ذلك من خلال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والجهود المبذولة لإطلاق سراح السجناء والعمل الإنساني والأمن النووي، على سبيل المثال لا الحصر. لقد اضطلعت الجمعية العامة بدور مثالي في دعم مبادئ الميثاق. ولذلك، ندعو المجلس إلى تزويد الأمين العام بأدوات أفضل لتعميق الجهود الرامية إلى تحقيق الحل السلمي المطلوب لطي هذه الصفحة السوداء في تاريخ البشرية.

أخيرا، بغية إحراز تقدم بشأن التوصل إلى حل من خلال الحوار، من المهم أن نبني على نقاط التلاقي فيما بين آراءنا. وفي جلسة المجلس المعقودة في 30 أيار/مايو (انظر S/PV.9334)، أشرت إلى أن الأمن النووي عنصر مشترك في مختلف مقترحات ومخططات السلام، سواء كنا نتكلم عن خطة الرئيس زيلينسكي المؤلفة من 10 نقاط أو خطة الصين المؤلفة من 12 نقطة. ولكن هذه ليست نقطة التلاقي الوحيدة بيننا. وفي إطار أحكام قرار الجمعية العامة دإط-11/6، المعتمد في 23 شباط/فبراير، بشأن مبادئ الميثاق التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، يمكننا، بل ويجب علينا، أن نحث على إسكات البنادق.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

لقد كان من المفترض أن يستمر الغزو الروسي بضعة أيام أو أسابيع. لكن أوكرانيا ما برحت تقاوم منذ 16 شهراً وتدافع عن سيادتها وسلامة أراضيها وتمنع روسيا من التقدّم في الميدان. لكنّ روسيا ترفض الاعتراف بذلك، واختارت كل يوم منذ 24 شباط/فبراير 2022 إطالة أمد حربها العدوانية التي تستمر عواقبها الضارة في النمو والانتشار، لا للشعب الأوكراني وحسب لكن لبقية العالم أيضاً. لقد حافظت روسيا على استراتيجيتها الخبيثة المتمثلة في تدمير البنية التحتية المدنية الأوكرانية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وما فتئت الهجمات على عاصمة أوكرانيا وغيرها من المدن الكبرى مستمرة بلا هوادة. ويوم الجمعة الماضي، لم تتردد روسيا في استهداف كييف والمنطقة المحيطة بها في نفس وقت وجود بعثة من القادة الأفارقة هناك لتعزيز مبادرة السلام. ونفذت تلك الضربات باستخدام صواريخ روسية وطائرات شاهد الإيرانية بلا طيار، وقد نُقلت تلك الأخيرة في انتهاك للقرار 2231 (2015).

وقد تم تجاوز عتبة جديدة مع تدمير سد كاخوفكا في ليلة 5 و 6 حزيران/يونيه. إنه أخطر هجوم على البنية التحتية المدنية الأوكرانية منذ بداية النزاع، كما أشار السيد غريفيث في جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.9340). وحشدت فرنسا جهودها منذ البداية لدعم الأوكرانيين النازحين الذين تضرروا بشكل مباشر من تدمير السد، وهي ترحّب بالاستجابة الإنسانية السريعة والكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة. وندعو روسيا إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والسماح للجهات الفاعلة الإنسانية بالوصول إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

تواصل روسيا استخدام خطاب نووي عدواني غير مسؤول صادر عن دولة حائزة للأسلحة النووية. وقبل أسبوع، أعلن رئيس روسيا أنه

قام بأول عملية نقل للأسلحة النووية إلى بيلاروس، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة غير المستقرة أصلاً. وفي الوقت نفسه، تواصل روسيا عملها على تحويل بيلاروس إلى دولة تابعة، وهذا مثال صارخ آخر على نواياها الإمبريالية وجهودها الرامية إلى وضع جزء من أوروبا تحت سيطرتها. وكما حذرنا المجلس مراراً وتكراراً في هذه القاعة، فإن أحد الآثار الضارة للعدوان الروسي هو تفاقم انعدام الأمن الغذائي الناجم عنه في العديد من البلدان. وتخاطر روسيا بأن تكون الذكرى السنوية الأولى لاتفاق اسطنبول في تموز/يوليه هي الأخيرة أيضاً، حيث تهدد روسيا بالانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وهذا الابتزاز غير مقبول. يجب على روسيا أيضاً أن تتوقف عن عرقلة عمليات مركز التنسيق المشترك الذي انخفض نشاطه بشكل كبير منذ أيار/مايو.

ويجب أن نواصل دعم أوكرانيا بكل طريقة ممكنة حتى تتمكن من شن هجوم مضاد فعال وممارسة حقها في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وذلك الدعم ضروري لأنه مفتاح السلام العادل والدائم – وبعبارة أخرى، سلام متجذّر في ميثاق الأمم المتحدة وفي امتثال للقانون الدولي، سلامٌ يختاره الشعب الأوكراني ولا يمليه المعتدي. ولا يمكن لهذا السلام أن يكون وقفاً لإطلاق النار من شأنه أن يجمّد خط الجبهة ويكرّس ضم روسيا للأراضي التي احتلتها. وفي 23 شباط/فبراير، أعربت 141 دولة عن تأييدها لذلك السلام العادل والدائم. إن الخطوة الأولى هي احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ومن ذلك المنطلق تؤيد فرنسا خطة السلام الأوكرانية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تنعقد جلسة اليوم في ظل خلفية متميزة. تشنّ القوات المسلحة الأوكرانية هجوماً مضاداً انتحارياً على المواقع الروسية منذ ما يقرب من شهر الآن، وبتحريض من رعاتها الغربيين الذين يتعين على أوكرانيا أن تبلغهم بفعالية جهودها في استخدام الأسلحة والذخائر التي يزودونها بها. لقد كلفهم ذلك بالفعل عشرات الآلاف من الأفراد المعبّئين وعدة مئات من المركبات المدرعة، في حين أطلق عليها المجتمع الأوكراني اسم "مفرمة زابوريجيا للحوم"، مشبّهينها بمفرمة باخموت التي أرسل فيها نظام كييف الجنود الأوكرانيين إلى الموت المحتّم على مدى عدة أشهر لمجرد أن تثبت أوكرانيا لمورّدي الأسلحة الغربيين أن بإمكانها أن تهزم روسيا. وقد نجحوا، بالطبع، في إثبات العكس لا غير، وهو أمر يحاول زيلينسكي وزمرته الآن نسيانه.

فلديهم الآن مهمة أكثر جدية، وهي كيفية تحويل الفشل الذريع والكارثة إلى نصر – وتلك الكلمة باللغة الأوكرانية هي "بيريموغا". وقد وحدت واشنطن ولندن وبروكسل قواها للقيام بذلك، على الرغم من أنها لم تفكر أبداً في أوكرانيا نفسها أو في مصالحها. وبالنظر إلى كل ما حدث، أصبح من الواضح الآن أنهم غير مهتمين بأوكرانيا إلا من حيث كونها أداة لإضعاف روسيا أو على الأقل كبحها. ولهذا السبب لن يسمحوا للنظام الدمية في كييف بأن يقول كلمة واحدة عن السلام – ذلك لن يحدث على الأقل حتى يموت كل أوكراني – تماماً كما لم يسمحوا بذلك في آذار/مارس من العام الماضي، وهو أمر ناقشه رئيسنا بالتفصيل في اجتماعه مع الزعماء الأفارقة. وسنتحدث أكثر يوم الخميس المقبل عن السياسات الإجرامية لشركائنا الغربيين السابقين في أوكرانيا، وهو موضوع يستحق بالتأكيد اجتماعاً منفصلاً.

وبالانتقال إلى الوضع الإنساني في أوكرانيا، يجب أن نشير إلى العواقب الوخيمة لتدمير سد محطة كاخوفكا الكهرمائية والتي ستظل محسوسة لفترة طويلة جداً في كل من أوكرانيا وروسيا. لقد تغيرت النظم الإيكولوجية بشكل لا يمكن التعرف عليه، وسيكون لذلك تأثير مباشر على طريقة حياة الناس في تلك المناطق وإلحاق ضرر لا رجعة فيه بالبيئة، بما في ذلك بالبحر الأسود. ومن الواضح أن المسؤولين في كييف عن ذلك الهجوم الإرهابي، والذين يركّزون على هجومهم المضاد الشهير، لا يهتمون بأي حال من الأحوال بمصالح شعبهم أو بمستقبل بلدهم. وفي الوقت الذي مرّ منذ وقوع هذه المأساة، ظهرت أدلة أكثر وضوحاً لا تثبت مسؤولية نظام زيلينسكي عن تلك الجريمة وحسب بل مسؤولية رعاته الغربيين أيضاً. وكما نعرف جميعاً تمام المعرفة، يمكن للقوات المسلحة الأوكرانية إطلاق منظومات أسلحة "هيمارس" HIMARS التي تم استخدامها لتدمير السد بمجرد موافقة واشنطن على الهدف. وكل تلك الحقائق والأدلة مفصّلة في رسالتنا التي عُممت كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة.

وفي ذلك السياق، ينبغي ألا يفوتنا أن نشير إلى خيبة أملنا إزاء الطريقة التي تصرفت بها منظمتنا الدولية ولا تزال. وقد حذرنا الأمين العام من مؤامرة نظام كييف فيما يتعلق بسد كاخوفكا في وقت باكر كما ورد في رسالتنا المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ولم يتم فعل شيء. فأين كانت وقاية الأمم المتحدة الشهيرة التي حظيت بثناء كبير؟ وأين كانت الجهود الوقائية الأساسية مع أوكرانيا؟ بدلاً من ذلك، يشكو مسؤولو الأمم المتحدة من عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الروسية التي عانت بعد تدمير سد كاخوفكا. وأجد لزاماً علي أن أوضح المسألة في ذلك الصدد وأن أذكّر المجلس ببعض النقاط التي إما شوّهتها الأمم المتحدة بصورة واضحة أو لم تذكرها.

منذ شباط/فبراير 2022، دعت روسيا بنشاط إلى استمرار إيصال المساعدة الإنسانية الدولية من خلال الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى السكان المدنيين في دونباس الذين أُجبروا لعدة سنوات على العيش تحت النار وفي ظروف عزلة تامة فرضها نظام كييف عليهم. ونظمت موسكو تعاوناً منتظماً مع العاملين في المجال الإنساني ودعت الزملاء من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للزيارة. بيد أن الخطب الرنانة التي يطلقها مسؤولو الأمم المتحدة بشأن رغبتهم في مساعدة المحتاجين لم تؤدّ عملياً إلى بذل جهود أو نتائج ملموسة. ولم تنظر قيادة الأمم المتحدة ولم تفكر قط في أية بدائل لإيصال المعونة إلى جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين ومنطقتي زابوريجيا وخيرسون بخلاف تمريرها من كييف وعبر خط التماس. والسبب الرئيسي لذلك الموقف المتصلب ليس إنسانياً بل سياسياً بحتاً. فليس الهدف مساعدة الناس الذين يعانون بل إظهار أن نظام كييف لا يزال مسيطراً كما يزعم على تلك الأراضي.

وما فتئت روسيا، من جانبها، تلفت انتباه ممثلي الأمم المتحدة باستمرار إلى الافتقار للظروف الأمنية الأساسية في ظل خلفية من القتال النشط، وارتفاع مخاطر التخريب والاستفزاز والتلوث بالألغام، مما يجعل الوصول عبر الخطوط مستحيلاً لجميع الأغراض العملية. لقد عرضنا مراراً وتكراراً النظر في خيارات لإيصال المساعدات من داخل روسيا عبر الطرق المعروفة التي تم استخدامها بالفعل لتزويد دونباس بالمؤن. ورفضت الأمم المتحدة جميع مقترحاتنا، ما يصبّ في مصلحة كييف ورعاتها الغربيين. ومرة أخرى، نشير إلى هذه المعايير المزدوجة والتسييس الصارخ للمهام الإنسانية. ومع الإعراب عن القلق على السكان المدنيين، يجري المضي قدما بإذعان في جدول أعمال سياسي بلا رحمة.

وينبغي أن أشير إلى أنه بعد أن فجرت أوكرانيا سد كاخوفكا، تم تنفيذ عملية إنسانية واسعة النطاق في إقليم خيرسون، وأنقذت وزارة حالات الطوارئ الروسية ما يقرب من 000 2 شخص، بمن فيهم مئات الأطفال. وتم إجلاء أكثر من 000 6 شخص من 36 بلدة غمرتها المياه. وتم الاعتراف بفعالية جهودنا بشكل غير مباشر حتى في أوكرانيا، التي حاولت استخدام لقطات من عملياتنا على أنها عمليات خاصة بها.

وبينما يبذل الاتحاد الروسي قصارى جهده لإنقاذ سكان المناطق المتضررة وتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه، تواصل سلطات كييف قصف المرافق المدنية. ففي 10 حزيران/ يونيه، قصفت القوات الأوكرانية نقطة إجلاء في إقليم خيرسون بصواريخ "ستورم شادو" البريطانية، مما أسفر عن مقتل امرأة. وبينما تتجاهل الأمم المتحدة تلك الجرائم الفظيعة التي ارتكبها نظام كييف، فإنها تحاول إخفاء تدمير خط أنابيب الأمونيا من توليباتي – أوديسا، وهو قناة رئيسية لتصدير الأسمدة الروسية بدون انقطاع إلى السوق العالمية، وهو ما تدعي الأمانة العامة للأمم المتحدة أنها تهتم به. وفي الوقت نفسه، تواصل دعم مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، على الرغم من طبيعتها التجارية الواضحة وليس الإنسانية، وعلى الرغم من أن الجانب الروسي من الاتفاق لم ينفذ قط. وقد أزال الآن انفجار خط الأنابيب الخاص بنا أي شكوم بشأن هذا.

إن السيدة ديكارلو تسارع إلى اتهام الاتحاد الروسي، ولكن عندما يتعلق الأمر بجرائم أوكرانيا، فإن الأمانة العامة تبدي تجاهلا لا يصدق. دعوني أذكر المجلس بأن خط الأنابيب تم تدميره على

الأراضي الأوكرانية. أم أنها تحاول إلقاء اللوم علينا في تفجير خط الأنابيب الخاص بنا؟

إننا على استعداد لمواصلة مساعدة البلدان النامية المحتاجة بالحبوب والأسمدة، ولكننا لن ندفع ثمن الإمدادات التجارية من الحبوب من أوكرانيا إلى الدول الغربية الغنية تحت شعار حماية مصالح المحتاجين. وخلافا لتأكيدات وكيلة الأمين العام، تلقت أفقر البلدان أقل من 3 في المائة من جميع شحنات الأغذية.

وفي مواجهة هجوم مضاد فاشل، يلجأ نظام كييف إلى أسلوبه المفضل المتمثل في محاولة جذب انتباه المجتمع الغربي إلى جرائم أو عمليات منظمة كبرى، حيث يتم إلقاء اللوم فيها على الاتحاد الروسي. وكان هذا هو الحال مع بوتشا في نيسان/أبريل 2022، وهذا أيضا أحد أهداف تدمير سد كاخوفكا. ولهذا السبب يساورنا بالغ القلق إزاء التصريحات المتكررة والمتسمة بجنون العظمة التي أدلى بها قادة نظام كييف – التي تزعم أن روسيا قامت بتلغيم محطة زابوريجيا النووية لتوليد الطاقة وتستعد لتفجيرها. إن سخفها ليتضح لبعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برئاسة المدير العام غروسي، التي زارت المحطة مؤخرا، على الرغم من العقبات التي تضعها أوكرانيا. ونود أن نعتقد أن الرعاة الغربيون لنظام كييف سيعودون لمنطق العقل ويمنعون وقوع كارثة يمكن أن تؤثر على جزء كبير من أوروبا. فكما شهدنا عدة مرات من قبل، فإن زيلينسكي نفسه وزمرته لا يأبهون على الإطلاق بأوكرانيا ولا أوروبا.

وإن كان أعضاء المجلس ينتبهون، فإن إحدى شكاوى نظام كييف الرئيسية إلى رعاته الغربيين منذ بداية ما يسمى بالهجوم المضاد، هي نقص الأنظمة المضادة للطائرات والقذائف. وتزامنت هذه الشكاوى بشكل غريب مع وقف شبه كامل للتقارير عن القذائف الروسية المزعومة وهجمات الطائرات بدون طيار التي يزعم أنها تضرب المباني والمرافق السكنية في المدن الأوكرانية. ووقعت آخر هذه الأحداث البارزة في أوديسا في 14 حزيران/ يونيه عندما ضربت قذيفة أوكرانية الطوابق العليا من مبنى سكني، مما أدى إلى حدوث دمار وسقوط ضحايا. واختفت هذه التقارير بشكل أساسي من الفضاء المعلوماتي، على الرغم من حقيقة أن الهجمات التي تستهدف البنية التحتية العسكرية في المدن الأوكرانية تحدث يوميا تقريبا. كل هذا يؤكد ما كنا نحذر منه لفترة طويلة وما يعرفه مواطنو أوكرانيا جيدا: إن الخطر الأكبر، إن لم يكن الوحيد، على المدن الأوكرانية هو أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية المنتشرة هناك في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وعند عدم وجودها أو عندما يتم نقلها خارج المدن، فإن الشئ الوحيد الذي يتم تفجيره هو مواقع تخزين الذخيرة والثكنات العسكرية وغيرها من المنشآت العسكرية، فضلا عن مرافق البنية التحتية للطاقة ذات الصلةبتوريد الأسلحة الغربية إلى الخطوط الأمامية.

إن تلك الضربات ستستمر كجزء من أحد أهداف العملية العسكرية الخاصة، وهي تجريد أوكرانيا من السلاح. وقد تركت هذه الضربات أوكرانيا بالفعل بدون أسلحة خاصة بها تقريبا، ويعتمد نظام كييف بشكل حصري تقريبا على الإمدادات الغربية. غير أننا سنتحدث عن ذلك بالتفصيل يوم الخميس.

اليوم، زعم عدد من البلدان، وهي تحديدا الولايات المتحدة وألبانيا والمملكة المتحدة، أن الاتحاد الروسي ارتكب استفزازا آخر وشن هجوما صاروخيا على كييف خلال زيارة وفد أفريقي جاء إلى العاصمة الأوكرانية لطرح خطة سلام. ونفى القادة الأفارقة مزاعم نظام كييف حول الهجوم الصاروخي الذي استهدف كييف خلال زيارتهم. وهذا سيناريو آخر لفقه النظام. واسمحوا لي أن أقتبس من موقع إخباري أوكراني.

”ينفي وفد جنوب أفريقيا، برئاسة الرئيس رامافوسا، وقوع هجوم صاروخي من قبل الاتحاد الروسي“.

أعلن ذلك المتحدث باسم الرئيس، فنسنت ماغوينيا. وقال إنه كان يلتقط مقطع فيديو من فندقه في كييف عندما وقع ما يسمى بالانفجار. وقال:

”من الغريب جدا أننا لم نسمع أو نرى انفجارا ... من الواضح أن هناك بعض المعلومات المغلوطة المتعمدة التي يتم نشرها هنا. [بينما كانت صفارات الإنذار تطلق كان الناس يقضون يومهم ببساطة“. ”كما توقعنا، لن تكون هذه المهمة

سهلة أبدا، لكن بعض الأمور مقلقة بشدة، والبعض الآخر مسلي تماما، مثل هذا الانفجار المزعوم“.

وعندما طلب منه توضيح ما إذا كان ينفي حدوث الانفجار في كييف، قال ماغوينيا:

”من تجربتي الخاصة وأولئك الذين أسافر معهم، نعم، أنا أشكك في ذلك ..... لقد كنا جميعا في حيرة من أمرنا عندما عدنا إلى الفندق ومررنا بالشوارع حيث كان الناس يقضون يومهم كالمعتاد. إنه أمر غريب جدا وهو، بطريقة ما، معلومات مغلوطة متعمدة“.

هذا مثال على كيفية تنفيذ الدعاية والتضليل الأوكراني وكيف سعد رعاة كييف الغربيين نشرها.

واليوم، نشهد محاولات أخرى من جانب الولايات المتحدة وحلفائها لإجبار الأمانة العامة على إجراء ما يسمى بالتحقيق في الإمداد المزعوم بالطائرات الإيرانية بدون طيار لاستخدامها في أوكرانيا. وقبل جلسة اليوم، عرضنا بالفعل وجهات نظرناعلى الصحفيين. باختصار، نحن والإيرانيون ننفي بشكل قاطع تلك الافتراءات. ولم يقدم نظام كييف أي دليل موثوق به لنا أو للإيرانيين، الذين وافقوا على إجراء مشاورات ثنائية لهذا الغرض.

إن محاولات جر ما يسمى بمجموعة القرار 2231 (2015) إلى هذه المغامرة يمكن أن تلقي ظلالا من الشك على التزام الأمانة العامة بالمادة 100 من الميثاق. فالمجموعة ليست لجنة جزاءات، ولا فريقا من الخبراء. ولم تعين الدول الأعضاء أعضاءها كخبراء في مجالات محددة لنزع السلاح أو مجالات أخرى. ونأمل أن يتحلى الأمين العام بالحكمة لكي لا يضلله شركاؤنا الغربيون السابقون.

لقد احتفل بلدنا بالأمس بيوم الذكرى والحزن. ففي ذلك اليوم، قبل 82 عاما، هاجمت ألمانيا الفاشية الاتحاد السوفياتي. وفي المعركة ضد المعتدين الفاشيين، لقي حوالي 27 مليون مواطن من مواطني الاتحاد السوفياتي حتفهم. واليوم، تقصف الدبابات الألمانية مرة أخرى جنودنا في أوكرانيا. والفرق الوحيد هو أن النظام النازي، الذي له معقل في كييف، ليس مدعوما فقط من ألمانيا، ولكن أيضا من الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو.

ما لم يتغير على مر السنين هو كراهيتهم لبلدنا والرغبة في إلحاق ضربة استراتيجية ببلدنا لنهب مواردنا الطبيعية واستعباد شعبنا. لكن هذه الخطط لن تتحقق، تماما كما لم تتحقق قبل 82 عاما. فالآن، مثلما كان آنذاك، تحترق الدبابات الألمانية وغيرها من المعدات الغربية في السهول الأوكرانية جنبا إلى جنب مع الآمال التي لم تتحقق للنازيين الذين ظهروا حديثا ورعاتهم في قهر الاتحاد الروسي. وكما كان الحال قبل 80 عاما، سيقابلون بخيبة أمل مريرة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الإمارات العربية المتحدة.

أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بمشاركة أوكرانيا في جلسة اليوم.

على نحو ما أبرزت وكيلة الأمين العام ديكارلو، فإن الاتجاه الأخير للتصعيد العسكري وخطر تداعياته يثيران قلقا بالغا. وكلاهما لن يؤدي إلا إلى التسبب في معاناة أكبر للمدنيين وإحداث آثار غير مباشرة على الاستقرار الإقليمي والعالمي. كما أكدت بحق على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية لوضع النزاع على طريق تحقيق السلام. ونحث جميع الأطراف الفاعلة التي تعمل من أجل تحقيق تلك الغاية على توحيد جهودها والاستجابة لدعوتها إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني طوال فترة النزاع.

وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أثير نقطتين اليوم. أولا، يجب أن نواصل اتخاذ خطوات هادفة بغية التوصل إلى تسوية سياسية لهذه الحرب. وقد أعربت المبعوثة الخاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى أوكرانيا، سعادة السيدة مريم المهيري، في زيارتها الأخيرة إلى كييف،،، للرئيس زيلينسكي التزامنا الثابت بالتوصل إلى نتيجة عادلة وسلمية في أوكرانيا ودعمنا للاحتياجات الإنسانية في البلد. ونرحب

أيضا بجهود الوفد الرئاسي لمبادرة السلام الأفريقية، الذي زار مؤخرا كييف وموسكو ووجه دعوة من أجل السلام، مبرهنا على الدعم العالمي لاستقرار النظام العالمي.

وبينما لا يزال هذا النزاع مستعصيا على الحل، يجب علينا اليوم أن نشارك في الخطوات العملية اللازمة لتخفيف المعاناة الإنسانية والتعاون في عمليات بناء الثقة بين البلدين. وتسعى الإمارات العربية المتحدة إلى القيام بدورها. ونواصل دعم مبادرات تبادل الأسرى. ونؤيد بقوة تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي لا تزال حيوية للأمن الغذائي العالمي، وسندعم تفعيلها الكامل بتدابير عملية. وفي الوقت نفسه، نواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بشأن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

ثانيا، يجب أن تظل الحالة الإنسانية محور تركيزنا الواضح اليوم وفي الأيام والأسابيع المقبلة. وقد عاينت الوزيرة المهيري خلال زيارتها بصورة مباشرة وواضحة الحالة الإنسانية المتردية في الميدان في أوكرانيا. وشددت على الدعم الإنساني الثابت الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة لجميع المتضررين من النزاع. وبناء على ذلك، تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتوزيع معونات بقيمة 100 مليون دولار لأوكرانيا. وبالنظر إلى تضرر 53 في المائة من مرافق الطاقة في البلد جراء القتال، يتضمن تبرع بلدي مولدات كهربائية ومصابيح بصمامات ثنائية باعثة للضوء للمدنيين. كما نقدم إمدادات لحديثي الولادة والرضع، فضلا عن منحة قدرها 4 ملايين دولار للبرامج التي تدعم رعاية الأطفال الأيتام من خلال مؤسسة أولينا زيلينسكا. وبما أن النزاع يمنع ملايين الأطفال والطلاب من حضور الفصول الدراسية، ستتبرع دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا بـ 500 2 أجهزة كمبيوتر محمولة للمتضررين حتى يتمكنوا من الاستفادة من التعلم عن بعد.

ويجب أن يظل الأطفال محور جهودنا، وينبغي لنا دعم حقوقهم وحمايتها بأي ثمن. فالأطفال يعانون أكثر من غيرهم من المحن الناجمة عن الحروب. وقد روعتنا التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات ضد أطفال أوكرانيا. ويجب على الأطراف الوفاء بالتزاماتها بحماية الأطفال العالقين في هذه الحرب. وقد فقد نحو 530 طفلا حتى الآن حياتهم ومستقبلهم.

ونشدد مرة أخرى على أهمية وصول الخدمات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ويجب ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني الذين يسعون للاستجابة لفيضان سد كاخوفكا، ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ونشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تيسير العمل المنقذ للحياة المقدم من الجهات الفاعلة الإنسانية.

كما أننا ندرك تماما احتمال وقوع حادث نووي في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وقد ناقشنا ذلك مرات عديدة في هذه القاعة، وتردد اسم تشيرنوبيل بيننا لسبب وجيه. وما زلنا نرصد الحالة عن كثب، ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك زيارة المدير العام غروسي الأسبوع الماضي وعمل أفرقة الوكالة في الميدان، لتجنب وقوع حادث نووي من شأنه أن تكون له عواقب مدمرة وطويلة الأمد لعقود قادمة.

وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية استمرار عدم استخدام الأسلحة النووية. لقد تجنب العالم استخدامها على مدى السنوات الـ 77 الماضية. ويجب الحفاظ على هذا الموقف. إن الخطاب النووي خطير ومزعزع للاستقرار ويقوض الجهود الرامية إلى إحلال السلام. ويجب علينا جميعا أن نعتبر ذلك خطا أحمر.

وفي نهاية المطاف، إن التهدئة والدبلوماسية والحوار هي السبيل الوحيد للمضي قدما. لم يكن أحد منا يتخيل في آذار/مارس 2022، خلال أول رئاسة لدولة الإمارات العربية المتحدة لمجلس الأمن، حينما كان النزاع قد اندلع لتوه، أننا سنستمر في رؤية تصعيد كبير بعد عام تقريبا. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جميع الجهود الرامية إلى ضمان ألا تشوه الأجيال المقبلة بندوب غائرة على مرأى ومسمع منا جراء العجز عن صون السلم والأمن. وفي غضون ذلك، ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة عملها الإنساني ودعمها لكافة جهود

الوساطة. ونحن على استعداد لمساندة جهود حقيقية لإنهاء الحرب بشكل عادل ومستدام، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرى ممثل نظام بوتين يشغل المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي، والذي كان بيانه اليوم، كالعادة، غير صادق، ومغرضا، وسافرا مثلما كان هدف زعيمه الداعم للحرب قبل عام، عندما قال، وفقا لما نشر في تغريدة رسمية روسية،

”الهدف من العملية العسكرية الروسية الخاصة هو وقف أي حرب يمكن أن تندلع على الأراضي الأوكرانية أو يمكن أن تنشب من هناك“.

قبل أسبوعين، فجر هذا النظام المجرم محطة توليد الطاقة الكهرمائية في سد كاخوفكا في محاولة لمنع أوكرانيا من احتمال الرد بهجوم مضاد عبر نهر دنيبرو، والذي كان انتهاكا صارخا آخر لأمر محكمة العدل الدولية الصادر في 16 آذار/مارس 2022. ومنذ ذلك الحين، بذلت أوكرانيا قصارى جهدها للتخفيف من العواقب المباشرة لهذا العمل الإرهابي والإبادة الإيكولوجية. وكان إجلاء الناس، وتقديم المعونة الإنسانية لهم، وضمان حصول السكان المحليين على مياه الشرب، والوقاية من الأمراض المعدية، من بين الأولويات الرئيسية لحكومة بلدي.

وقد نظم العمل المنهجي، الذي تميز بمشاركة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، على الضفة اليمنى لنهر دنيبرو. وفي الوقت نفسه، حول المحتلون الروس الضفة اليسرى إلى ”منطقة محظورة“، مغلقة حتى أمام الأمم المتحدة. ومن المروع أن روسيا لم ترفض إنقاذ السكان المحليين في المناطق المتضررة الخاضعة لسيطرتها العسكرية المؤقتة فحسب، بل رفضت طلب الأمم المتحدة الوصول إلى هذه المناطق.

ونشيد بالأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الجزء الخاضع للسيطرة الأوكرانية من منطقة خيرسون وندعم جهود الأمم المتحدة الساعية لإمكانية الوصول الضرورية إلى المناطق التي تحتلها روسيا مؤقتا. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت حكومة أوكرانيا على الفور جميع الضمانات الأمنية للأمم المتحدة لتنفيذ العمليات الإنسانية في كامل المنطقة المتضررة. ونكرر دعوة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لأوكرانيا دينيس براون السلطات الروسية إلى التصرف وفقًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والسماح بالوصول إلى الأشخاص في الأراضي المحتلة الذين يحتاجون بشكل عاجل إلى المساعدة المنقذة للحياة. لا يزال الوضع هناك حرجًا، وقد لا يعكس عدد الأشخاص الذين أبلغ عن فقدهم حتى الآن –109 أشخاص – الواقع الكئيب بشكل تام.

وبينما تمنع روسيا بكل بساطة الوصول إلى المناطق المحتلة، فإنها تحاول أيضا تقويض العمليات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها أوكرانيا بالقصف المستمر. على سبيل المثال، في 20 حزيران/يونيه، تعرض فريق إنقاذ تابع لخدمات الطوارئ الحكومية الأوكرانية لنيران روسية في خيرسون. وقُتل أحد المنقذين وجُرح ثمانية آخرون. ووصفت الأمم المتحدة في أوكرانيا هذا الحادث بأنه مثال آخر على الأثر الإنساني لغزو روسيا لأوكرانيا.

ولا يزال يتعين إجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على هذا العمل الإرهابي، وإن كان من الواضح أننا نواجه واحدة من أكبر الكوارث من صنع الإنسان في أوروبا منذ عقود. على وجه الخصوص، تطفو الملوثات النفطية التي تزن 150 طنًا على الأقل على طول نهر دنيبرو وقد تصل إلى البحر الأبيض المتوسط. ودمر خزان كاخوفكا، مما أدى إلى نفوق حوالي 000 95 طن من الأسماك. وقد غمرت المياه نحو 500 كيلومتر مربع من الغابات الأوكرانية، وسيدمر نصفها على الأقل. وبالكاد تمكن حوالي 000 20 من الحيوانات البرية التي سكنت المنطقة التي غمرتها الفيضانات من النجاة.

ومما يثير القلق أن روسيا، وفقا للمعلومات الاستخباراتية، تدرس سيناريو شن هجوم إرهابي على محطة زابوريجيا للطاقة النووية يؤدي إلى تسرب إشعاعي. لقد أوضح انفجار السد أن روسيا مستعدة لتطبيق

أسلوب الأرض المحروقة ردا على الحالة العسكرية المتدهورة في الميدان في الأراضي المستولى عليها، والتي تشك في قدرتها على الاحتفاظ بها. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على أن يأخذ التهديد بهذا العمل الإرهابي النووي مأخذ الجد وأن يكثف الضغط على الاتحاد الروسي لمنع هذه التطورات الخطيرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتخاذ تدابير تقييدية معززة ضد الصناعة النووية الروسية والمجمع الصناعي العسكري. ونتوقع أيضا تقييما موضوعيا من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل غروسي، فيما يتعلق بالأعمال الإجرامية التي تقوم بها روسيا.

ولن تسهم في حل الأزمة التي أوجدتها روسيا إلا الخطوات القوية والكافية التي تهدف إلى الحد من قدرات موسكو على التسبب في الضرر إقليميا وعالميا. إن الهزيمة العسكرية لروسيا في أوكرانيا وكفالة المساءلة عن جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هي العناصر الضرورية لهذا القرار.

وخيارات الاسترضاء، مثل التنازلات الإقليمية لروسيا وتجميد النزاع مؤقتا، لن تكون سوى ألغام متأخرة المفعول، مع وجود المفجر في أيدي الكرملين. وإذا نُفذ هذا الخيار، فإن الانفجار الناجم عن ذلك، بالنظر إلى الضرر الذي لحق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، سيؤثر على جميع أنحاء العالم.

إن هدف أي عمل إرهابي هو الترهيب وإثارة الخوف. وهذه هي بالضبط الطريقة التي يحاول بها نظام الكرملين تحقيق أهدافه العدوانية. لقد حصنت روسيا الأراضي الأوكرانية المحتلة بشدة، لكنها لا تؤمن بهياكل تحصينها أو قدرة قواتها على الصمود.

ولهذا السبب، فجرت روسيا السد وقامت بتلغيم محطة زابوريجا النووية لتوليد الكهرباء لتخويف المجتمع الدولي. ولهذا السبب، تعزز صفوف جيشها بالمجرمين المدانين وتنشر وحدات حواجز خلف المواقع الروسية، وتكلفهم بعدم إعطاء الجنود في خط الدفاع الأول أي مهرب من القتال. ويتضح مقتل الجنود الروس الذين يحاولون الانسحاب من خلال شهادات الأسرى الروس، وكذلك من خلال لقطات الفيديو التي التقطتها مؤخرا طائرات أوكرانية بدون طيار.

وفي بعض المناطق، يواصل الجنود الأوكرانيون المضي قدما، على الرغم من شدة تحصين المناطق المحتلة. وفي بعض المناطق، يدافعون عن مواقعهم ويقاومون هجمات روسيا المكثفة. وستحرر أوكرانيا جميع أراضيها، وذلك سيستغرق الوقت الذي تقتضيه الضرورة، لأننا نقدر أرواح جنودنا ومدنيينا ولا نطبق استراتيجية هجمات الموجات البشرية والتدمير الكامل للبنية التحتية المدنية.

إننا نقدر جهود الدول التي تعرب عن استعدادها للإسهام في السلام الحقيقي، مما يشهد على استمرار صلاحية ميثاق الأمم المتحدة ومصداقيته. وقد أوجزت الجمعية العامة طرائق هذا السلام في القرار دإط-6/11 المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا".

وحتى الآن، لم تظهر روسيا أي استعداد للتخلي عن مسارها العدواني، متعمدة إهانة الدول التي تتقدم بمبادرات سلمية. وأظهرت القذائف الانسيابية والقذائف التسيارية الروسية التي أطلقت على كييف خلال زيارة وفد الزعماء الأفارقة ازدراء روسيا الحقيقي للجهود العالمية الرامية إلى استعادة السلام وحماية العالم من العدوان.

ولم يكن هذا الهجوم سوى واحد في سلسلة لا نهاية لها من الضربات الجوية اليومية بالقذائف ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة والقنابل الجوية الموجهة والطائرات بدون طيار الهجومية الإيرانية الصنع، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح ودمار هائل. واعتبارا من اليوم، أطلق الاتحاد الروسي أكثر من 1 000 منظومة إيرانية للمركبات الجوية غير المأهولة فوق أراضي أوكرانيا.

وفي بيان أدلي به اليوم في لقاء مع وسائل الإعلام قبيل جلسة مجلس الأمن هذه، قلنا إن أفعال روسيا وإيران انتهكت القرار 2231 (2015) وإن الأمانة العامة للأمم المتحدة يجب أن تستجيب للنداءات المتزايدة من المجتمع الدولي للتحقيق في تلك الانتهاكات.

وعلى الرغم من أن الحرب في أوجها، فقد بدأنا بالفعل العمل على التعافي بعد الحرب. لقد وجه مؤتمر إنعاش أوكرانيا، الذي عقد هذا الأسبوع في لندن، رسالة سياسية قوية مفادها أن أوكرانيا وحلفاءها

لا يساورهم شك في النصر النهائي لبلدي – وهو نصر سيضمن سلاما شاملا وعادلا ودائما لصالح جميع الدول.

وكما قال رئيس بلدي في خاطبه أمام المؤتمر:

”على الرغم من أنه لا أحد لديه القدرة على تطهير أعماق الطبيعة البشرية من الشر الذي يطفو أحيانا على السطح ويدمر ويقتل ... نحن قادرون على حماية الحياة والتغلب على الخراب بعد العدوان الروسي بطريقة تسد طريق الشر – وهو ما يعني أي اعتداءات جديدة ... والعالم يراقب ليرى ما إذا كنا سنستعيد الحياة الطبيعية بطريقة يؤدي فيها تحولنا إلى هزيمة أيديولوجية للمعتدي“.

وقال الأمين العام غوتيريش في خطابه في باريس، بالأمس فقط:

”في عام 2023، هناك أكثر من 750 مليون شخص ليس لديهم ما يكفي من الطعام ... وأدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والغزو الروسي لأوكرانيا إلى تفاقم الوضع“.

وفي الواقع، روسيا أسوأ من كوفيد-19. إن نظام بوتين بمثابة سرطان، ولا يمكن للعالم أن يكون قويا وصحيا بينما تستمر خلاياه في الانتشار من مخزن بوتين وتشكل الأورام الجديدة في جميع أنحاء العالم، وفي الواقع، في مجلس الأمن، في هذه القاعة ذاتها. ويجب إزالته قبل أن ينتقل أكثر في دمائنا ويقتلنا. والخيار بيدنا. دعونا نختار الحياة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم دول البلطيق – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، وأشكر الرئاسة الإماراتية على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

إن حرب روسيا العدوانية من دون سابق استفزاز وغير المبررة وغير القانونية ضد أوكرانيا، بمساعدة بيلاروس، مستمرة منذ ما يقرب من عام ونصف الآن. وقُتل الأبرياء وجرحوا وشردوا من ديارهم. وتمزقت الأسر، وتيتم الأطفال. وستبقى الندوب البدنية والعاطفية للحرب قائمة لأجيال قادمة.

ودمرت المدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق العامة، مما ترك الناس دون الحصول على الخدمات الأساسية. ووفقا لتقييم البنك الدولي – الذي أُجري بالتعاون مع الحكومة الأوكرانية والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة – تقدر احتياجات إعادة الإعمار للأضرار الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا بحوالي 411 بليون دولار على مدى العقد المقبل. ويسلط هذا المبلغ المذهل الضوء على شدة الأضرار التي سببها العدوان الروسي والحاجة إلى استثمارات كبيرة لإعادة بناء البلد. ومع ذلك، فإن الحسابات التي أُجريت حتى الآن لا تتضمن التأثير الضار لتدمير روسيا لسد كاخوفكا وعواقبه الإنسانية والاقتصادية والإيكولوجية.

ومن غير المقبول أنه على الرغم من النداءات المتكررة من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الروسي لتقديم ضمانات السلامة لعبور خط المواجهة إلى الضفة اليسرى لنهر دنيبرو وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المتضررين من تدمير السد، فإن هذه الضمانات لم تقدم بعد. ويجب على روسيا أن تتخذ إجراءات فورية، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، للسماح للأمم المتحدة بتقديم المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها للمتضررين من هذا العمل المدمر، بما في ذلك في أوليشكي.

ودول البلطيق من بين أكبر المانحين للمعونة الثنائية لأوكرانيا، كنسبة مئوية من نواتجنا المحلية الإجمالية. وقدمت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا بالفعل 1,5 مليون يورو من المساعدات الفورية لأوكرانيا من أجل التخفيف من عواقب تدمير السد، وهذا لا يشمل المبادرات الخاصة. وتتزايد باستمرار تكاليف معالجة تداعيات العدوان الروسي على أوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة، في حين لم يتم تمويل سوى 26 في المائة فقط من إجمالي 3,9 بليون دولار مطلوبة للاستجابة الإنسانية في أوكرانيا. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم التمويل اللازم.

ينبغي أيضا أن يستمر عمل الأمم المتحدة ووكالاتها لضمان الرصد الدقيق والتوثيق السليم للتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ونأمل في الحصول على تقييم موضوعي ودقيق للحالة في أوكرانيا الناجمة عن الغزو الروسي الشامل في التقريرين السنويين المقبلين للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع والأطفال في النزاعات المسلحة.

وأود أن أعرب عن تقدير إستونيا ولاتفيا وليتوانيا لمشاركة الأمم المتحدة النشطة في تخفيف الآثار العالمية للعدوان الروسي، بما في ذلك من خلال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. تواصل روسيا إعاقة صادرات السلع الأوكرانية من الموانئ الأوكرانية، مما يساهم في زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. واصلت أيضا روسيا التلاعب بالحقائق والتهديد مرارا وتكرارا بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إذا لم تُلبى مطالبها. في الواقع، وفقا للإحصاءات المتاحة، بما في ذلك تلك التي من مصادر روسية، كانت صادرات روسيا من الحبوب والأسمدة مرتفعة باستمرار في السنوات الأخيرة، ووصلت صادراتها من الحبوب بالفعل إلى مستويات قياسية. في عام 2022، بسبب ارتفاع الأسعار، زادت عائدات الصادرات الروسية من الأسمدة بنسبة عالية جدا تراوحت من 70 إلى 150 في المائة، اعتمادا على المصدر. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لم ينخفض حجم صادرات الأسمدة الروسية في عام 2022 إلا بنسبة 10 في المائة. يجب على روسيا التوقف عن ابتزاز المجتمع الدولي والسماح لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بالعمل بأقصى إمكاناتها.

أخيرا، تواصل بلداننا المطالبة بمساءلة كاملة للقيادة السياسية والعسكرية الروسية عن جريمة العدوان. وسيعقد الفريق الأساسي المعني بإنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان الروسية ضد أوكرانيا اجتماعه الرابع في وارسو يومي 29 و 30 حزيران/يونيه، وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية الأخرى إلى الانضمام إلى جهودنا الجماعية. سنواصل الوقوف مع أوكرانيا وشعبها ما دامت أوكرانيا تحتاج إلى الدفاع عن نفسها بحق ضد الحرب العدوانية الروسية الوحشية. والسبيل الوحيد إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا هو الطريق القائم على الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويعد انسحاب القوات الروسية شرطا مسبقا رئيسيا لذلك. ونرحب بجميع الجهود التي يبذلها شركاؤنا العالميون للتوصل إلى السلام في أوكرانيا تماشيا مع صيغة السلام الأوكرانية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد ساكوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر بولندا الدعوة إلى عقد جلسة اليوم الحسنة التوقيت، وتحيط علما على النحو الواجب بالملاحظات الثاقبة التي أدلت بها وكيلة الأمين العام ديكارلو والمتكلمون الآخرون.

منذ ما يقرب من 500 يوم وليلة طوال جدا، تواصل روسيا بلا رحمة عدوانها الوحشي على أوكرانيا. وخلال ذلك الوقت كله، رفضت أيضا بتهكم جميع النداءات الموجهة إليها – مهما كانت مدوية وواضحة وأيا كان مصدرها – لوقف إراقة الدماء وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، ظل المجتمع الدولي يتابع عن كثب جهود القوات المسلحة الأوكرانية، المصممة على تحرير بلدها من الاحتلال الروسي غير القانوني. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى ثلاث مسائل.

أولا، يتعين على روسيا أن تتحمل التكلفة الكاملة للدمار الذي سببه عدوانها. فباستمرار هجمات روسيا على البنية التحتية الحيوية والمدنية في أوكرانيا، فإن تقييم النطاق الكامل لعملية إعادة الإعمار سيكون تحديا حاسما جدا. وبعد 16 شهرا، من الواضح أن ما لا تستطيع روسيا الاستيلاء عليه، ستحاول تدميره. وما تحطيم سبل عيش الآلاف من المدنيين الأبرياء بتفجير سد كاخوفكا سوى مثال من أحدث الأمثلة على تلك الاستراتيجية الوحشية. لذلك، تكرر بولندا دعمها الكامل لإنشاء سجل شامل لجميع الأضرار التي ألحقها الغزو الروسي لأوكرانيا، يليه تنسيق وثيق ونهج شفاف لجهود إعادة الإعمار. وفي ذلك الصدد، نشيد بعقد مؤتمر إنعاش أوكرانيا في لندن خلال اليومين الماضيين، بهدف إعداد قاعدة سياسية وقانونية ومالية تمكن من تقديم

مساعدة شاملة لأوكرانيا من أجل إعادة الإعمار. وبناء عليه، فقد حقق بالتأكيد أهدافه.

ثانيا، لأوكرانيا الحق الكامل في أن تختار بحرية تحالفاتها وشراكاتها في المستقبل. ويجب أن يكون بمقدورها أن تختار بنفسها الشركاء الدوليين الذين تريد بناء ازدهارها معهم – وهذا يشمل بطبيعة الحال التعاون الأمني. وتتطلع كييف إلى آفاق ملموسة لضمان أمنها بعد انتهاء العدوان الروسي، وبولندا تتفهم ذلك النهج وتدعمه تماما.

أخيرا وليس آخرا، يجب أن نضع في اعتبارنا أنه على الرغم من أن عملية إعادة إعمار أوكرانيا ستكون مكلفة وطويلة، فإنها تصب في مصلحة العالم بأسره. فوفقا لبعض التقديرات، يعتمد ما لا يقل عن 600 مليون مستهلك في جميع أنحاء العالم بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي في أوكرانيا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الروسية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا هو وحده الذي يمكن أن يوفر فرصة تحقيق سلام عادل ومستقر، مما ييسر التوصل إلى حل طويل الأجل للانتعاش الاقتصادي العالمي وتحسين حالة الغذاء في العالم. وحتى لو تمكنا من وقف إراقة الدماء اليوم وإعادة سيادة القانون الدولي وإحلال السلام، فإن عواقب الحرب ستظل محسوسة لفترة طويلة جدا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

السيد كولهانك (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سلوفاكيا وبلدي، تشيكيا.

نؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، وبالطبع أشكر أيضا وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، التي للأسف فاقمت الصورة القاتمة للعواقب المدمرة للعدوان العسكري الروسي غير المبرر وبلا سابق استفزاز على أوكرانيا. ونأسف لأن مجلس الأمن يجب أن يكرس اهتمامه مرة أخرى لهذه المسألة لمجرد تجاهل روسيا التام لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية. وإذا حكمنا من خلال أعمال روسيا في أوكرانيا، فقد أثبتت روسيا مرارا وتكرارا أنها لا تهتم بتعددية الأطراف الفعالة، أو صون السلام والأمن الدوليين، أو تنمية العلاقات الودية. وتواصل القوات المسلحة الروسية استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية عمدا، وندين بشدة هذه الهجمات الوحشية. ولذلك، دعونا لا نتوهم بشأن النوايا الحقيقية للحكومة الروسية. فهجومها الصاروخي على كييف في الأسبوع الماضي بينما كان الزعماء الأفارقة في المدينة في مهمة دبلوماسية يُغني عن البيان.

ونتساءل كم عدد الأرواح التي يجب أن تزهق أو تدمر حتى تتوقف هذه الحرب العبثية. وبالنسبة لروسيا، يبدو أن عدد القتلى، الذي يستمر في الارتفاع من إحاطة لمجلس الأمن إلى أخرى، هو مجرد رقم على الورق. إن تجاهل روسيا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان واضح أيضا في قمعها المستمر لمواطنيها. لقد روعنا تدمير سد كاخوفكا والتقارير المقلقة جدا التي تفيد بأن القوات الروسية كانت تقصف عمال الإنقاذ الأوكرانيين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى المناطق التي غمرتها الفيضانات في منطقة خيرسون. ندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف عدوانها على أوكرانيا فورا وسحب قواتها من أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم والمناطق التي نظمت فيها روسيا استفتاءاتها الصورية. سنواصل من جانبنا أيضا دعم الجهود الرامية إلى المساءلة الكاملة لأولئك الذين ارتكبوا أخطر الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي في أوكرانيا، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي بحق النساء والفتيات.

وكما اتفق وزراء خارجيتنا في اجتماعهم الثنائي الأخير، سنواصل دعمنا الشامل لأوكرانيا في كفاحها العادل لاجل الحفاظ على كيان دولتها. لقد وقفت تشيكيا وسلوفاكيا إلى جانب أوكرانيا منذ بداية دفاعها ضد العدوان الروسي، وسنواصل تأييدنا الراسخ لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها إلى أن ينتهي هذا الكابوس، ونأمل ألا يعود ذلك اليوم مرة أخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة

مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فضلا عن أندورا.

أود أولا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بفريق الأمم المتحدة بأكمله في الميدان، بقيادة المنسق المقيم دينيس براون، على المساعدة القيمة التي يقدمها لشعب أوكرانيا في هذا الوقت العصيب. وندرك أن منظومة الأمم المتحدة قد حشدت جهودها كاملة من خلال توفير الإغاثة الإنسانية ودعم اللاجئين والمشردين داخليا ورصد حقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بالألغام وضمان الأمان النووي فضلا عن التصدي للعواقب العالمية الوخيمة للعدوان الروسي إلى آخره. ونعرب عن دعمنا القوي لها في تلك الجهود.

إذ تقترب الحرب العدوانية الروسية غير المبررة من مرور 500 يوم مأساوي، يتطلع شعب أوكرانيا والمجتمع الدولي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولكن لا يزال البلد الواحد نفسه، أي المعتدي، مصمما على مواصلة حربه الوحشية على بلد مجاور وشعبه. عندما زار رؤساء الدول الأفريقية كييف في الأسبوع الماضي داعين إلى السلام، ردت روسيا بقصف المدينة نفسها، كما فعلت عندما زارها الأمين العام في العام الماضي. إن الطريق إلى إنهاء الهجوم الروسي على أوكرانيا واضح وضوح الشمس. ويجب على روسيا وقف حربها وسحب جميع قواتها ووكلائها فورا وبشكل كامل وبدون شروط من جميع أراضي أوكرانيا الواقعة داخل حدودها المعترف بها دوليا. سأشدد على ثلاث نقاط موجزة في بياني هذا. أولا، الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها روسيا مؤقتا. ثانيا، أهمية التمسك بالقانون الدولي الإنساني. ثالثا، ضرورة المساءلة.

كما تبعث على القلق الشديد الأزمة الإنسانية في الأراضي المحتلة، حيث خلصت آليات الرصد الدولية، بما في ذلك بعثة مراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، إلى أن السلطات الروسية قد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وتشمل الانتهاكات المبلغ عنها الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية ونمطا منظما وواسع النطاق من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز غير القانوني، فضلا عن الظروف اللاإنسانية والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف الجنساني والنقل والطرد القسريين، بمن في ذلك الأطفال. ويرقى العديد من تلك الانتهاكات إلى جرائم حرب. وقد خلص أحدث تقرير للجنة التحقيق (A/HRC/52/62) إلى أن الهجمات على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا واستخدام التعذيب من قبل السلطات الروسية قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

وندعو روسيا إلى الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما تعدُّ ممارستها في إصدار جوازات سفر روسية قسرا للمواطنين الأوكرانيين انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتقويضا لسيادة أوكرانيا. وينبغي السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول الكامل وغير المشروط إلى جميع الأشخاص المحتجزين. وينبغي الإفراج عن جميع المواطنين الأوكرانيين الذين تحتجزهم روسيا بصورة غير قانونية. إن قرار لجنة الانتخابات المركزية الروسية بإجراء ما يسمى بالانتخابات في أراضي أوكرانيا التي يحتلها الجيش الروسي مؤقتا يعدُّ انتهاكا آخر للقانون الدولي ولقرار الجمعية العامة دإط–4/11 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا الذي تم اعتماده في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ثانيا، نكرر التشديد على أهمية التقيد بالقانون الدولي الإنساني. ونشعر بالفزع إزاء التقارير عن قصف أفرقة الإجلاء التي تعمل على إنقاذ المدنيين بعد تدمير سد محطة كاخوفكا لتوليد الطاقة الكهرمائية. ونحث الاتحاد الروسي على وقف هذه الهجمات والسماح بتقديم المساعدة للسكان المدنيين المتضررين، بمن فيهم المقيمون في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية. يدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة الهجوم على محطة كاخوفكا باعتباره نتيجة مباشرة للعدوان الروسي على أوكرانيا. كما تعرض الفيضانات حياة عشرات الآلاف من المدنيين للخطر وتؤثر على إمدادات المياه والطاقة وتسبب كارثة بيئية. وكما طلبت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا، نحث

روسيا على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وسريعة ودون عوائق إلى السكان المحتاجين، وخاصة في الأراضي المحتلة مؤقتا، ولا يجوز منع وصول المساعدات إلى الأشخاص المحتاجين. إن أثر العدوان الروسي على الأطفال مروع بشكل خاص، ونتطلع إلى النشر الوشيك لتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

ثالثا، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما ثابتا بضمان المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب وغيرها من أخطر الجرائم المرتكبة خلال الحرب العدوانية الروسية. ونشدد على أهمية مبادرات المساءلة المنسقة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة تحقيق العدالة. ونؤيد العمل الجاري لإنشاء محكمة لمقاضاة جريمة العدوان التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء المركز الدولي لمقاضاة جريمة العدوان على أوكرانيا في وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية في لاهاي. وبالمثل نؤيد تأييدا تاما إنشاء آلية دولية لتسجيل الأضرار التي سببتها روسيا. وقد أنشئ السجل بالفعل بعد قرار الجمعية العامة دإط-5/11 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 والذي أقر بالحاجة إلى إنشاء سجل للأضرار ومؤتمر قمة مجلس أوروبا المعقودة في ريكيافيك. ونكرر تأييدنا للتحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى سلام عادل وشامل ودائم تمشيا مع الميثاق وقرار الجمعية العامة دإط-6/11 الذي اتخذ في شباط/فبراير، فضلا عن احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، أي سلام يحقق مصالح جميع الدول، كما قال سفير أوكرانيا للتو. ونرحب بالجهود الدولية المبذولة في ذلك الصدد ونكرر تأييدنا لصيغة السلام التي وضعها الرئيس زيلينسكي.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن التمييز بين الضحية والمعتدي في هذه الحرب العدوانية. فبموجب ميثاق الأمم المتحدة يحق لأوكرانيا الدفاع عن نفسها ضد هجمات روسيا لأجل استعادة سلامتها الإقليمية. كما يحق لها أيضا طلب الدعم الدولي لتلك الجهود. والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم أوكرانيا في ذلك الصدد لأي وقت يقتضيه ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20